



الإبادة الإنجابية في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة

المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي
والديمقراطية - مفتاح

رام الله - فلسطين
كانون الأول 2024

الإبادة الإنجابية في حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة

منشورات "مفتاح" 2024

حقوق الطبع والنشر محفوظة لـ © المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية "مفتاح"



إعداد: أ. خديجة زهران

طاقم "مفتاح":

لميس الشعبي – الحنتولي

عبد العزيز الصالحي

مديرة برنامج الحكم الصالح

مسؤول وحدة الأبحاث والدراسات

التدقيق اللغوي: خالد سليم

كلمة "مفتاح"

تأتي هذه الدراسة في وقت تتجلى فيه أشكال متعددة للإبادة والتي تأتي جميعها تحت مظلة الإبادة الجماعية، ومنها "الإبادة الإنجابية"، حيث واجهت النساء الفلسطينيات في قطاع غزة، وما زلن يواجهن، تحديات غير مسبقة تهدد حياتهن وصحتهن على أكثر من صعيد. وتهدف هذه الدراسة، التي أنجزتها المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية - مفتاح، إلى تسليط الضوء على واحدة من أبشع الانتهاكات التي تتعرض لها النساء الفلسطينيات في ظل العدوان المستمر، ألا وهي "الإبادة الإنجابية" التي تمارسها سلطات الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ أكتوبر 2023.

من خلال تحليل ممارسات الاحتلال والتأثيرات المدمرة التي خلفتها، تسعى هذه الدراسة إلى كشف حقيقة هذه الجريمة المرتكبة والمركبة بحق النساء الفلسطينيات، والتي تتجلى في استهداف حقوقهن الإنجابية بشكل ممنهج. لقد تناولت الدراسة جوانب مختلفة من هذه الإبادة، بدءاً من استهداف النساء بشكل متعمد ومباشر وقتلهن، وغياب الرعاية الصحية اللازمة للنساء الحوامل، مروراً بمنع دخول الأدوية والعلاجات المتعلقة بالصحة الإنجابية، وصولاً إلى استهداف مراكز الرعاية الصحية والمرافق الطبية بشكل متعمد. كما سلطت الضوء على التهديدات الكبيرة التي تعرضت لها الصحة النفسية للنساء، مما يفاقم من معاناتهن ويقوض من قدرتهن على مقاومة الأزمات التي يواجهنها.

تؤكد الدراسة على أن هذه الانتهاكات تندرج ضمن إطار الإبادة الجماعية وفقاً للاتفاقيات الدولية، وهي بذلك لا تقتصر على كونها جرائم ضد الإنسانية فحسب، بل تتعداها لتصبح جريمة إبادة جماعية ممنهجة ومستمرة.

إننا في مؤسسة "مفتاح"، إذ نقدم هذه الدراسة، نؤكد على ضرورة اتخاذ إجراءات ملموسة من قبل المجتمع الدولي ومنظمات الأمم المتحدة والمؤسسات الحقوقية المحلية والدولية لحماية حقوق النساء الفلسطينيات، وضمان وقف الانتهاكات بحقهن. كما ونطالب بتعزيز الجهود الرامية إلى وقف الإبادة الإنجابية بحق النساء الفلسطينيات من خلال دعم المنظومة الصحية، وخاصة في مجال الصحة الإنجابية، وتقديم الدعم النفسي للنساء اللواتي يواجهن أفطع الظروف.

تأتي هذه الدراسة بمثابة نداء عاجل لمناصرة حقوق النساء الفلسطينيات وضرورة مساءلة الاحتلال الإسرائيلي على الجرائم المرتكبة بحقهن. نؤمن في "مفتاح" أن المجتمع الدولي، من خلال التزامه بالقوانين والقرارات الأممية، قادر على أن يكون عاملاً فاعلاً في وضع حد لهذه الممارسات الوحشية، والمساهمة في حماية حق النساء الفلسطينيات في الحياة والكرامة.

د. تحرير الأعرج

المديرة التنفيذية

محتوى الدراسة

5	الملخص التنفيذي.....
8	مقدمة الدراسة.....
11	القسم الأول: مسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي عن احترام حقوق الإنسان.....
11	الأطر القانونية لمسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي.....
13	القانون الجنائي الدولي.....
15	جريمة الإبادة الجماعية.....
17	القسم الثاني: الإبادة الإنجابية.. أحد تشكلات الإبادة الجماعية.....
17	السياق العام للإبادة الإنجابية.....
21	تعمد قتل النساء الفلسطينيات.....
22	التدمير الممنهج لمنظومة الرعاية الصحية.....
24	تعمد خلق ظروف حياتية تؤدي إلى الإبادة الإنجابية.....
26	تعمد استهداف خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية للفتيات والنساء.....
27	تعمد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية في مرحلة ما قبل الولادة.....
29	تعمد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية أثناء الولادة.....
30	تعمد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية في مرحلة ما بعد الولادة.....
31	تعمد تدمير مراكز الإخصاب وحفظ الأجنة.....
33	محو الهوية الذاتية للنساء "استهداف الصحة النفسية".....
35	القسم الثالث: نتائج الدراسة.....
37	القسم الرابع: مسارات التدخل والفاعلية.....
38	التدخلات المقترحة المرحلية والإستراتيجية.....
38	التدخلات الإنسانية.....
39	الضغط السياسي والدبلوماسي.....
39	العمل القانوني.....
40	تعزيز الوعي المجتمعي.....
40	الإعلام والمناصرة.....
41	المصادر والمراجع.....
42	مقابلات وتقارير ميدانية.....

المخلص التنفيذي

يأتي إعداد هذه الدراسة في سياق سعي "المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية-مفتاح" لتسليط الضوء على انتهاكات وجرائم الاحتلال الإسرائيلي المرتكبة بحق النساء الفلسطينيات، بالتركيز على الإبادة الإنجابية في قطاع غزة، حيث تهدف الدراسة إلى الكشف عن ماهية ومكونات الإبادة الإنجابية بحق النساء الفلسطينيات، وتوضيح مكوناتها وبلورة مفهوم خاص بالإبادة الإنجابية، وتوفير المعرفة اللازمة لتحديد التدخلات الواجبة، واحتياجات النساء على المستوى الآني والإستراتيجي. كما تسعى الدراسة إلى توفير التوصيات الواجبة الأعمال من قبل المؤسسات المحلية الفلسطينية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة لحماية النساء الفلسطينيات.

تتحمل إسرائيل، كدولة قائمة بالاحتلال، المسؤولية القانونية تجاه حقوق الإنسان الفلسطيني، نتيجة استمرارها بالسيطرة الفعلية على الأرض والسكان الفلسطينيين. ما يجعل القطاع خاضعا للاحتلال وفق القانون الدولي. وبناء على ذلك، يتوجب على إسرائيل الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يحمي المدنيين أثناء النزاعات، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، الذي يفرض التزامات على المحتل لحماية الحقوق المدنية والاقتصادية، إضافة إلى التزامه بعدم القيام بجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية.

أكدت اتفاقيات لاهاي وجنيف على التزامات الاحتلال بحماية النساء، فيما أكد القرار (1325) بشأن المرأة والأمن والسلم، والتوصية رقم 35 من اتفاقية سيداو، على ضرورة الالتزام بحماية النساء في النزاعات والحروب، وعدم التعرض لسلامتهن وسلامة أطفالهن، وضمان توفير الرعاية الصحية، وباقي حقوقهن الإنسانية، كما أشار القانون الجنائي الدولي إلى مسؤولية الأفراد عن الأفعال الجنائية، كالمشاركة في ارتكاب الجرائم أو التحريض عليها.

منذ بدء عدوانها الحربي في السابع من أكتوبر للعام 2023، تعمدت إسرائيل إبادة الشعب الفلسطيني، عبر استهدافه بالقصف المتواصل، وتدمير البنية التحتية، واستخدام الأسلحة المحرمة دوليا، وإجباره على النزوح والتهجير، واستهداف مستشفيات ومراكز الرعاية. حيث ارتكب الاحتلال العديد من الانتهاكات الجسيمة، التي تم تصنيفها كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كالتهدير القسري، والتجوع والتعطيش وقطع إمدادات المياه والطاقة، والاختفاء القسري. كل هذه الجرائم والممارسات تم اعتبارها جريمة إبادة جماعية بحق الشعب الفلسطيني، وهي من أخطر الجرائم على المستوى الإنساني والدولي الحقوقي.

يتضح تعمد إسرائيل استهداف النساء الفلسطينيات في القطاع، من خلال التسبب بمقتل ما يزيد على (12298) امرأة، وفقدان (4700) امرأة وطفل، ونزوح ما يقرب من 800 ألف امرأة من منازلهن في القطاع، ومعاناة نحو مليون امرأة وفتاة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

تكشف البيانات الصادرة بشأن توثيقات حرب الإبادة الجماعية، وتلك التي كشفتها هذه الدراسة، عن تعمد إسرائيل ارتكاب إبادة إنجابية بحق النساء الفلسطينيات، عبر سلسلة من الأفعال التي استهدفت البعد الإنجابي للنساء بالدرجة الأولى. فقد تسبب استهداف المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وإخلائها قسريا من الكادر الطبي، وقطع إمدادات الماء والوقود والكهرباء والغذاء والإمدادات الطبية، في غياب فرص الرعاية الصحية للنساء الحوامل وخضوعهن لعمليات قيصرية وعمليات طارئة من دون تعقيم أو تخدير أو مسكنات، واضطرار الطواقم الطبية إلى إخراج الأمهات من المستشفى في غضون ساعات قليلة بعد الولادة القيصرية، ما دفع النساء إلى الولادة في مناطق اللجوء، وفي أماكن غير آمنة أو صحية، وهذا يزيد المخاطر على صحتهن وصحة أطفالهن. تعمدت إسرائيل منع إدخال المستهلكات والأدوية والعلاجات المرتبطة بالصحة الإنجابية، حيث تعيش في قطاع غزة أكثر من 690,000 امرأة وفتاة في فترة سنوات الحيض، ما عرضهن لخطر الإصابة بالأمراض.

فمن جانب، تواجه النساء في القطاع أوضاعا مأساوية خلال فترة الحمل والولادة، حيث يعاني من صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية ومتابعة الحمل وخدمات رعاية الأمومة، بسبب نقص الخدمات الطبية والأدوية الضرورية، والنقص في سيارات الإسعاف، ونقص إمدادات المستشفيات بالوقود، إضافة إلى توقف 85 مستشفى ومركزا صحيا عن تقديم الخدمات الصحية، ناهيك عن خطر تعرضهن للمجاعة.

وأكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجود حوالي 60 ألف امرأة حامل في القطاع، وما معدله 180 حالة ولادة يوميا. ورجح الجهاز المركزي للإحصاء أن تعاني نحو 15% من هؤلاء النساء من مضاعفات في الحمل والولادة يصعب علاجها، بسبب نقص الرعاية الطبية، والولادة في ظروف صحية غير آمنة، ما يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق النساء ويعرض حياتهن وحيات مواليدهن للخطر.

ومن جانب آخر، أثرت سياسة التجويع والتعطيش على تهديد حياة الأطفال نتيجة الحرمان من المواد الأساسية كالماء والغذاء، إضافة إلى تعمد إسرائيل قصف مركز حفظ الأجنة، والعيادات التي تجري عمليات التلقيح الاصطناعي، وقطع الكهرباء عن أقسام الأطفال الخدج.

كما استهدفت الإبادة صحة النساء النفسية، كركن من أركان الإبادة الإنجابية، ففي حين يؤدي استهداف أجساد النساء إلى إبادتهن، فإن استهداف الصحة النفسية لهن، يؤدي إلى محو الهوية الذاتية لهن، حيث تم قصف مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة، والعيادات المتخصصة بالعلاج النفسي، ومنع إدخال أدوية الطب النفسي.

وتوصلت الدراسة لبلورة مفهوم خاص بالإبادة الإنجابية التي ارتكبتها إسرائيل بحق النساء الفلسطينيات، تمثل في أنها "تلك الأفعال والممارسات التي تقوم بها إسرائيل الدولة القائمة بالاحتلال، لإبادة الشعب الفلسطيني وإنهائه، عبر سياسات وجرائم تستهدف البعد الإنجابي للنساء بالدرجة الأولى". وذلك بالانطباق مع اشتراطات ومفهوم الإبادة الجماعية التي نصت عليها اتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في العام 1948.

وأوصت الدراسة بضرورة الترويج لمفهوم الإبادة الإنجابية عبر اعتماد المصطلح على المستويين المحلي والدولي، واستخدامه كأداة للمناصرة والمساءلة القانونية، وتعزيز الجهود الحقوقية لوقف الإبادة بحق الشعب الفلسطيني، والانتهاكات ضد النساء الفلسطينيات، من خلال تفعيل القرارات الأممية ذات الصلة، مثل القرار 1325 الخاص بالمرأة والسلام والأمن، والضغط على المجتمع الدولي لتوفير الدعم للمنظومة الصحية، خاصة في مجال الصحة الإنجابية، وضمان دخول الأدوية والمعدات الطبية والمساعدات الإنسانية، وضرورة تنفيذ برامج الدعم النفسي للنساء، وأهمية تقديم ملفات بشأن الإبادة الإنجابية إلى محكمة الجنايات الدولية، والمطالبة بتشكيل لجان تحقيق دولية بشأن الإبادة الإنجابية بحق الفلسطينيات.

مقدمة الدراسة

فضحت حرب الإبادة الجماعية عقيدة الاحتلال المتمثلة بالقضاء على المرأة للقضاء على الكل الفلسطيني، حيث يتعامل مع جسد المرأة الفلسطينية باعتباره جسدا يستحق الموت والقتل، كون النساء الفلسطينيات يمثلن سلاح حرب وتهديدا ديموغرافيا لإسرائيل وأمنها، واعتبار أبنائهن الذين يقمن بتربيتهم مجرد "ثعابين صغيرة"، وفق ما عبرت عنه إحدى الأعضاء البارزات في حزب اليمين الجديد ووزيرة القضاء الإسرائيلي أيليت شاكيد قبيل عدوان الاحتلال على قطاع غزة في العام 2023، تحديدا في العام 2015¹، حيث دعت الإسرائيليين إلى تدمير المدن والقرى الفلسطينية "وكل ما فيها من بنى تحتية"، ودعت إلى قتل الأمهات الفلسطينيات وأطفالهن وعدم إبقاء أثر منهم، مبررة نداءاتها عبر حسابها في (فيسبوك) آنذاك بأن "الشعب الفلسطيني كله عدو لإسرائيل"، على حد تعبيرها.

من جانب آخر، أشارت منظمات متخصصة عالمية وتقارير صحفية وحقوقية عديدة إلى الانتهاكات والجرائم التي تقوم بها إسرائيل مستهدفة تنفيذ إبادة إنجابية ضمن أعمال الإبادة التي تشنها على قطاع غزة، وفرض تدابير تحول دون الإنجاب، بما في ذلك عبر قتل النساء الحوامل، وقتل الأطفال، وتدمير المراكز الصحية، والتجوع، وتحويل قطاع غزة مكانا غير قابل للحياة... إلخ². انطلاقا من هذا الواقع، تهدف الدراسة إلى الكشف عن ماهية ومكونات الإبادة الإنجابية بحق النساء الفلسطينيات في القطاع، وتوضيح معالمها وعناصرها وأشكالها، وبلورة مفهوم خاص بالإبادة الإنجابية وترسيخه بالأدبيات اللاحقة اللازمة لمحاسبة ومساءلة الدولة القائمة بالاحتلال، وفي ذات الوقت، توفير المعلومات اللازمة لتحديد التدخلات الواجبة واحتياجات النساء على المستوى الآني والإستراتيجي. كما تسعى الدراسة إلى توفير التوصيات الواجبة الأعمال من قبل المؤسسات المحلية الفلسطينية والدولية ومنظمات الأمم المتحدة لوقف هذه الإبادة.

¹ - الصفحة الإلكترونية لأخبار بي بي سي بالعربية. "الفائناشال تايمز: أيليت شاكيد نجم صاعد يثير مخاوف في إسرائيل". نشر بتاريخ 14 أيار 2015. انظر/ي الرابط التالي: <https://shorturl.at/z7Kky>

² انظر/ي مثلا: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لمنع الإنجاب في قطاع غزة، <https://uploads.geobingan.info/attachment/9fdac166c38b40f3bcd84f9652a9b3a0.pdf>، وكالات أممية: النساء والأطفال حديثو الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة، أخبار الأمم المتحدة، 2024/10/25، حوار - مسؤولة أممية: سيدات حوامل في غزة في سياق مع الموت، أخبار الأمم المتحدة، 2023/10/1125097، <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125097>، وكالات أممية: النساء والأطفال حديثو الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة، أخبار الأمم المتحدة، 2024/10/25، <https://news.un.org/ar/story/2023/11/1125672>، الفلسطينيات في غزة بين خطر الإجهاض والولادة تحت خيام متواضعة، فرانس 24، 10/2024/25، <https://rb.gy/eo5x3n>، 10/2024/25، أمان على الأقل تموتان كل ساعة... معاناة الفلسطينيات الحوامل في ظل الحرب بغزة، فرانس 24، 2024/10/25، <https://rb.gy/3lxsno>، حوامل غزة بين مأساتين... الولادة المبكرة أو الإجهاض، الجزيرة، <https://rb.gy/7b6mcj>.

وتسعى الدراسة إلى تحليل الممارسات الإسرائيلية المسماة اصطلاحاً "الإبادة الإنجابية"، وهي تلك الأفعال والممارسات التي تقوم بها إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، لإبادة الشعب الفلسطيني وإنهائه، عبر سياسات وجرائم تستهدف البعد الإنجابي للنساء بالدرجة الأولى، بما يشمل توفير كافة المؤشرات ذات الدلالة والارتباط باستهداف قطع نسل الفلسطينيين والإبادة الإنجابية. وتسعى الدراسة إلى بلورة مفهوم خاص شامل ومتكامل للإبادة الإنجابية كأحد المكونات الأساسية للإبادة الجماعية الوارد تعريفها في اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها الصادرة في العام 1948، وتوفير المعرفة الشاملة حول جرائم وانتهاكات إسرائيل، الدولة القائمة بالاحتلال، خلال عدوانها الحربي على كافة الأرض الفلسطينية، وتوفير مقارنة حقوقية بين تلك الأفعال والممارسات بالنظر لما ورد في القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والخروج بأدوات عمل مستقبلية لوقف ولمنع استمرار الإبادة الإنجابية بحق الفلسطينيات، من خلال استخدام الآليات الدولية والإقليمية والمحلية المتاحة لوقف العدوان ومحاسبة ومساءلة الاحتلال عن هذه الجرائم، وتحديد احتياجات النساء في ظل استمرار العدوان، للعمل على تليبيتها من قبل المؤسسات ذات الاختصاص.

في سبيل إعداد هذه الدراسة، تم استخدام أدوات البحث الكيفي في عملية جمع المعلومات، وذلك من خلال تنفيذ مراجعة مكتبية شاملة للأدبيات ذات العلاقة، بهدف الكشف عن مكونات الإبادة الإنجابية وتشكلاتها، حيث تمت مراجعة كافة التقارير والتدخلات والتصريحات الصادرة عن الجهات والممثلين الدوليين للأمم المتحدة ومؤسساتها، والمؤسسات الدولية العاملة في القطاع، وذات العلاقة، إضافة لمراجعة العديد من التقارير الخاصة بالعدوان الصادرة عن المؤسسات المحلية ذات العلاقة والاهتمام، مثل تقارير وزارة الصحة، وتقارير الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وتقارير المؤسسات الحقوقية.. إلخ، بهدف توفير البيانات المتعلقة بجرائم الاحتلال في القطاع وانتهاكاته المستمرة.

كما تمت مراجعة كافة التقارير الحقوقية التي أعدتها مؤسسة مفتاح في سياق عملها على تأثير الإبادة الجماعية على النساء في قطاع غزة، والاستفادة منها، وتتناول حقوق النساء في الصحة الإنجابية والخدمات المقدمة لهن.

وبهدف توفير المعرفة المتعلقة بالأطر الحقوقية الدولية لخريطة انتهاكات وجرائم الدولة القائمة بالاحتلال ككل، وتلك المرتبطة بالإبادة الإنجابية؛ تمت مراجعة اتفاقيات جنيف، واتفاقية منع الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، وكافة القرارات المرتبطة واللاحقة

للقرار 1325 الخاصة بالمرأة في حالات النزاع والحروب، والاتفاقيات الخاصة بالقانون الدولي لحقوق الإنسان، كاتفاقية سيداو وتوصياتها ذات العلاقة.

وخلصت الدراسة إلى تتصل إسرائيل من التزاماتها بحماية حقوق النساء الفلسطينيات، لا بل أعمت وتعمدت ارتكاب الجرائم والانتهاكات الجسيمة بحقهن، وتعمدت وضعهن في ظروف تستحيل معها الحياة، حيث تكاملت تلك الانتهاكات والممارسات مع أركان جريمة الإبادة الإنجابية، الأمر الذي يتوجب بناء عليه أن تسعى المؤسسات والمنظمات الفلسطينية النسوية والحقوقية إلى مواصلة جهودها في وقف تلك الإبادة ومحاسبة الاحتلال عليها، وتوفير الحماية للنساء الفلسطينيات.

القسم الأول: مسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي عن احترام حقوق الإنسان

الأطر القانونية لمسؤولية دولة الاحتلال الإسرائيلي

بموجب القانون الدولي، لا يزال قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي، بالرغم من الانسحاب أحادي الجانب من القطاع عام 2005، إذ احتفظت إسرائيل بالسيطرة الكاملة على منافذ القطاع البرية والبحرية والجوية. وبالمثل، فهي تسيطر على السجل السكاني في غزة وشبكات الاتصالات والعديد من الجوانب الأخرى للحياة اليومية والبنية التحتية³.

انطلاقاً من ذلك، تنطبق عدة مجموعات من القانون الدولي على العدوان الإسرائيلي وأعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في قطاع غزة منذ السابع من أكتوبر 2023، تتمثل في: 1. القانون الدولي الإنساني، ويتضمن القواعد التي تحمي المدنيين وغيرهم في النزاعات المسلحة، والقواعد التي تنظم وسائل وأساليب الحرب، والقواعد التي تفرض التزامات على الدول المحتلة. 2. القانون الدولي لحقوق الإنسان، ويتضمن الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وينطبق وقت السلم والنزاعات المسلحة، وهو ملزم للدول وقواتها المسلحة، وينص على حقوق ضحايا الانتهاكات في الإنصاف وجبر الضرر. 3. القانون الجنائي الدولي، الذي يحدد المسؤولية الجنائية الفردية عن انتهاكات معينة للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، مثل جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الإبادة الجماعية، وجرائم الاختفاء القسري، وجرائم التعذيب، وجرائم الإعدام خارج القانون.

بصفة إسرائيل قوة قائمة بالاحتلال، يتوجب عليها الالتزام بقواعد القانون الإنساني الدولي التي تطبق على الاحتلال المحارب، ويعتبر الاحتلال من الناحية القانونية حالة ضمن حالة الحرب أو النزاع المسلح الدولي التي يمثل المجال الطبيعي لانطباق القانون الدولي الإنساني، حيث تمتاز قواعده بكونها قواعد وأحكاماً قانونية عرفية تم جمعها وتقنينها في سلسلة متعاقبة زمنياً من الاتفاقيات الدولية الجماعية، تأتي على رأسها لائحة لاهاي لعام 1899، المتعلقة بقوانين وأعراف الحرب البرية، ثم تلتها اتفاقية لاهاي لعام 1907، واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المدنيين وقت الحرب المؤرخة في 12/8/1949، إضافة إلى جملة

3 - الموقع الإلكتروني لمؤسسة الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. "خنق وعزلة: حياة شبه مستحيلة بعد 17 سنة". انظري الرابط التالي: <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>

من القواعد والأحكام المنصوص عليها في متن أحكام بروتوكول جنيف الأول لعام 1977، والمكمل لاتفاقيات جنيف الأربع، والمتعلق بحماية ضحايا النزاعات الدولية المسلحة⁴.

أكدت اتفاقية لاهاي على ضرورة قيام قوة الاحتلال ب"اتخاذ جميع التدابير الممكنة لاستعادة النظام العام والأمن وضمانهما قدر الإمكان، مع احترام القوانين السارية في البلاد. وتفرض اتفاقية جنيف الرابعة التزامات لحماية السكان المدنيين، وحقهم في الحصول على حماية خاصة، ومعاملة إنسانية، وحظر قتل الأشخاص المحميين عن قصد أو ترحيلهم، وتوفير الضرورات الإنسانية لهم، وحظر الهجوم على المستشفيات المدنية المنظمة لتقديم الرعاية للجرحى والمرضى والعجزة والنساء النفاس، وعلى أطراف النزاع احترامها وحمايتها في جميع الأوقات، وحظر العقوبات الجماعية".

واعتبرت محكمة العدل الدولية ولجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان أن القانون الدولي لحقوق الإنسان يظل منطبقاً في أوقات النزاع، ويعتبر مكملاً للقانون الدولي الإنساني. إن ممارسات إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة مقيدة بالتزاماتها بموجب المعاهدات الدولية والقواعد العرفية لحقوق الإنسان.

وأوضحت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن التزامات الدول بأحكام الاتفاقيات، بأنها ملزمة بتطبيق الالتزامات الواردة في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وتطبق خارج نطاق ولايتها القضائية، ولا يضع العهد الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية أية قيود تتعلق بولاية انطباقه الإقليمية، كما لا يسمح بالانتقاص من أحكامه في حالة الطوارئ. ونظراً لأن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق في حالات النزاع جنباً إلى جنب مع القانون الإنساني الدولي، فإن ممارسات الاحتلال يمكن أن تشكل انتهاكات في القانون الإنساني الدولي وقانون حقوق الإنسان في الوقت ذاته⁵.

وكانت لجنة سيداو قد أعادت مطالبة دولة الاحتلال في تقاريرها بتطبيق الاتفاقية في الأراضي المحتلة، واعتبرت اللجنة "أن رد الحكومة الإسرائيلية بعدم انطباق الاتفاقية على النساء الفلسطينيات، هو رأي يتعارض مع آراء اللجنة وغيرها من هيئات المعاهدات، بما فيها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، واللجنة المعنية بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ولجنة مناهضة التعذيب"،

4 . اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة: يجب احترام قانون الاحتلال". نُشر في تاريخ 19 تموز 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/jtSwj>
5 . اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح". نُشر في تاريخ 12 فبراير 2024 على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن مقال صدر في 26 كانون الأول 2007، منتدى القانون الدولي، جامعة القدس، بقلم كوردجولا دروغا. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/DdlQh>

وكذلك رأي اللجنة بخصوص انطباق اتفاقية سيداو، حيث جاء فيه: "بالإشارة إلى الفقرة (12) من التوصية العامة (28) الصادرة عن اللجنة بشأن الالتزامات الأساسية للدول الأطراف، بموجب المادة (2) من الاتفاقية، تحث اللجنة الدولة الطرف على إعادة النظر في موقفها والتنفيذ الكامل للالتزامات التي تقع على عاتقها، بموجب الاتفاقية، فضلا عن التزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني، فيما يتعلق بجميع الأشخاص الخاضعين لولايتها القضائية أو سيطرتها الفعلية، وتضمنين تقريرها الدوري المقبل معلومات مفصلة عن مدى تمتع جميع النساء، بمن فيهن النساء اللواتي يعشن في الأراضي الفلسطينية المحتلة، إذا كان ذلك لا يزال منطبقا، بحقوقهن المكفولة بموجب الاتفاقية"⁶.

في العام 2000، أصدر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة القرار رقم 1325 بشأن المرأة والسلام والأمن، الذي يعترف بدور المرأة القيادي في تحقيق السلام والأمن الدوليين وإسهاماتها في منع النزاعات وحفظ السلام وحل النزاعات وبناء السلام، إضافة إلى ضرورة توفير الحماية للنساء في مناطق النزاع والحروب. واعتبر القرار أن تنفيذ أولويات المرأة والسلام والأمن هو التزام سياسي غير قابل للتفاوض لدى الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

القانون الجنائي الدولي

هو مجموعة من القواعد الدولية التي تهدف إلى حظر فئات معينة من السلوك (مثل جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية والعدوان) وجعل الأشخاص الذين/ اللواتي يشاركون في مثل هذا السلوك مسؤولين جنائيا. وهذه القواعد إما أن تأذن للدول، أو تفرض عليها الالتزام، بمقاضاة ومعاقبة هذا السلوك الإجرامي. وينظم القانون الإجراءات أمام المحاكم الجنائية الدولية، لمقاضاة ومحاكمة الأشخاص المتهمين بارتكاب هذه الجرائم⁷.

تعتبر جرائم الحرب انتهاكا للقانون الدولي الإنساني، ويجب أن تحدث تلك الجرائم في مكان وسياق نزاع مسلح، سواء كان هذا النزاع دوليا أو محليا، ضد مدنيين أو عسكريين، وتؤدي إلى تحميل مرتكبيها مسؤولية جنائية فردية. هذا التعريف أدرج في المادة

6. البنود 12 و13 من الملاحظات الختامية حول التقريرين الرابع والخامس (CEDAW/C/ISR/CO/5)

7. اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي". انظر الرابط التالي: <https://shorturl.at/PC75k>

الثامنة من "نظام روما"، المعاهدة المؤسسة للمحكمة الجنائية الدولية التي اعتمدت في يونيو 1998. ويعد قانون جرائم الحرب بموجب نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية لعام 1998، هو الوثيقة الجامعة التي تعكس الإجماع الدولي على تعريف جرائم الإنسانية وجرائم الحرب، وهو المعاهدة الأكثر تفصيلاً بشأن ماهية الأفعال التي تؤسس جريمة حرب أو جريمة ضد الإنسانية.

إن الجرائم ضد الإنسانية هي جرائم ارتكبت كجزء من هجوم واسع ومنهجي ضد أي مدنيين أو مجموعة من السكان، مع معرفة مسبقة بهدف الهجوم. العنصر الأساسي الذي يحدد الجرائم ضد الإنسانية هو الانخراط في عنف واسع موجه ضد عدد من الضحايا أو امتداده لمنطقة جغرافية واسعة، أو أي نوع من العنف المنهجي. وتستثنى من هذا، الأفعال المنعزلة أو العرضية، ووفقاً لنظام روما الأساسي، فإن أي جرائم ضد الإنسانية يجب أن ترتكب لتعزيز سياسة دولة أو منظمة⁸.

حدد نظام روما الأساسي الأفعال التي تؤسس لجرائم ضد الإنسانية أو لجرائم الحرب، وهي تتضمن: القتل العمد، والتعذيب والمعاملة اللاإنسانية، وإجراء تجارب بيولوجية، أو إلحاق تدمير واسع النطاق بالمتلكات والاستيلاء عليها، دون أن تكون هناك ضرورة عسكرية تبرر ذلك وبالمخالفة للقانون وبطريقة عابثة، وإرغام أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية على الخدمة في صفوف قوات دولية معادية، وتعهد حرمان أي أسير حرب أو أي شخص آخر مشمول بالحماية من حقه في أن يحاكم محاكمة عادلة ونظامية، والإبعاد أو النقل غير المشروعين أو الحبس غير المشروع. وكذلك، تعمد توجيه هجمات ضد السكان المدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال العدائية، أو تعمد توجيه هجمات ضد مواقع مدنية، أي المواقع التي لا تشكل أهدافاً عسكرية.

إضافة إلى تعمد شن هجمات ضد موظفين أو منشآت أو مواد أو وحدات أو مركبات مستخدمة في مهمة من مهام المساعدة الإنسانية أو حفظ السلام عملاً بميثاق الأمم المتحدة ما داموا يستحقون الحماية التي توفر للمدنيين أو للمواقع المدنية بموجب قانون النزاعات المسلحة، ومهاجمة أو قصف المدن أو القرى أو المساكن أو المباني العزل التي لا تكون أهدافاً عسكرية، بأية وسيلة كانت، وقيام دولة الاحتلال، على نحو مباشر أو غير مباشر، بنقل أجزاء من سكانها المدنيين إلى الأرض التي تحتلها، أو إبعاد أو نقل كل سكان الأرض المحتلة أو أجزاء منهم داخل هذه الأرض أو خارجها.

8. المصدر السابق.

يحدد القانون الجنائي الدولي مختلف السبل التي يمكن بها اعتبار الأفراد مسؤولين/ات جنائيا، ليس فقط إذا ارتكبوا الجرائم المعنية فعليا. وعلى سبيل المثال، يمكن مساءلة شخص ما عما يلي (قائمة غير شاملة)⁹:

- «المشاركة في الارتكاب» بمعنى ارتكاب جريمة بصورة مشتركة بناء على السيطرة المشتركة.
- «المساعدة والتحريض» أي المساعدة أو التشجيع، مع العلم بارتكاب الجريمة.
- «الأمر» أي أمر من شخص يكون في موقع سلطة بارتكاب جريمة.
- «التخطيط» أي الإعداد أو الترتيب لجريمة.
- «الشروع» يعني اتخاذ إجراء لبدء الجريمة دون وقوعها لأسباب أخرى مستقلة عن نية الشخص.
- «التحريض» فيما يخص الإبادة الجماعية، يعني تحريض الآخرين مباشرة أو علانية على ارتكاب الإبادة الجماعية.
- «الإغفال» أي عدم الامتثال لواجب قانوني للتصرف.

إضافة إلى ذلك، يمكن مساءلة الأفراد تحت مسؤولية القادة أو المسؤولية العليا، عن الفشل في منع أو معاقبة المرؤوسين/ات الذين يرأسونهم أو لديهم سلطة في التسلسلات الهرمية الهيكلية المنظمة. وينطبق هذا على القادة العسكريين أو أولئك الذين يتصرفون على هذا النحو أو غيرهم/ن من المسؤولين غير العسكريين الذين لديهم سلطة على مرؤوسهم/ن. تنتظر في هذه الجرائم المحكمة الجنائية الدولية وهي المحكمة الدولية الأولى والوحيدة الدائمة ذات الاختصاص القضائي لمحاكمة الأفراد على الجرائم الدولية المتمثلة في الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وجرائم العدوان.

جريمة الإبادة الجماعية*

تعتبر الإبادة الجماعية واحدة من أشد الجرائم خطورة في التاريخ الإنساني، بل تعتبر "جريمة الجرائم"، وتعكس فظائع ترتكب بحق مجموعات بشرية محددة بقصد تدميرها كلياً أو جزئياً. صاغ القانون الدولي هذا المصطلح لتوصيف الأعمال التي تهدف إلى

9- Dannenbaum, Tom. "Siege Starvation: A War Crime of Societal Torture". The University of Chicago – The Law School: Chicago Journal of International Law, Article 22.2. Check the following link: <https://shorturl.at/mtXfB>

* كانت أول أداة قانونية للاعتراف بالإبادة الجماعية كجريمة، وأول معاهدة لحقوق الإنسان اعتمدها بالإجماع الجمعية العامة للأمم المتحدة، في 9 ديسمبر 1948، خلال الدورة الثالثة للجمعية ضمن قرار الجمعية العامة رقم 260. دخلت الاتفاقية حيز التنفيذ في 12 يناير 1951، وصادقت عليها 152 دولة عضوا في الأمم المتحدة حتى تاريخ 2021.

القضاء على جماعات بأكملها، سواء بسبب العرق أو الدين أو الانتماء الإثني أو القومي. جرى تعريف الإبادة الجماعية بشكل رسمي في اتفاقية الأمم المتحدة لمنع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها عام 1948، التي تعد مرجعا رئيسيا في هذا السياق. غالبا ما تكون الإبادة الجماعية مدفوعة بالكراهية العرقية أو الدينية أو السعي للسيطرة السياسية والاجتماعية. وتلعب الدعاية والتحريض دورا محوريا في إشعال هذه الجرائم. أما آثارها، فتشمل القضاء على أرواح أعداد كبيرة من البشر وتدمير النسيج الاجتماعي للمجتمعات المستهدفة، وانهيار الاقتصاد في المناطق المتضررة، وترك آثار طويلة الأمد على الناجين بما في ذلك اضطرابات نفسية عميقة.

تجرم اتفاقية منع ومعاقبة جريمة الإبادة الجماعية الأعمال التالية الواردة في المادة (2) من الاتفاقية: أي فعل من الأفعال التالية المرتكبة على قصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية بصفقتها هذه: 1. قتل أعضاء من الجماعة. 2. إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم لأعضاء الجماعة. 3. إخضاع عمدا، لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كليا أو جزئيا. 4. فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة. 5. نقل الأطفال بالقوة من مجموعة إلى مجموعة أخرى. كما حددت المادة 3 الجرائم التي يمكن أن يعاقب عليها: 1. الإبادة الجماعية. 2. التآمر على ارتكاب الإبادة الجماعية. 3. التحريض المباشر والعلمي على ارتكاب الإبادة الجماعية. 4. محاولة ارتكاب الإبادة الجماعية. 5. الاشتراك في الإبادة الجماعية. في ذات السياق، قادت الأفعال والجرائم التي ارتكبتها إسرائيل إلى الاعتقاد بارتكاب جريمة الإبادة الجماعية بحق الشعب الفلسطيني في القطاع، حيث توجهت دولة جنوب أفريقيا لمحكمة العدل الدولية لمطالبتها بالتحرك الفوري والعاجل لوقف العدوان الحربي الإسرائيلي على القطاع، وأكد العديد من ممثلي الأمم المتحدة والهيئات الحقوقية الدولية تنفيذ إسرائيل الإبادة الجماعية.

تتكشف أعمال الإبادة الجماعية من خلال مقارنة الجرائم التي يرتكبها الاحتلال مع الأطر القانونية الرئيسية التي تعرف الإبادة الجماعية، حيث توفر المادة 6 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية والمادة 2 من اتفاقية الإبادة الجماعية المخطط التفصيلي لذلك. وتتضمن الإبادة الجماعية الأفعال المرتكبة بقصد محدد لتدمير مجموعة قومية أو إثنية أو عنصرية أو دينية، سواء كليا أو جزئيا. وتشمل هذه الأفعال قتل أعضاء الجماعة، وإلحاق الأذى الجسيم بهم، أو فرض ظروف معيشية تهدف إلى التدمير الجسدي للجماعة كليا أو جزئيا، من بين أفعال أخرى. ومن الجدير بالذكر أن "المجموعة" المستهدفة يمكن أن تكون جزءا محدودا جغرافيا من المجموعة، أي، مثلا: 2.2 مليون فلسطيني يعيشون في غزة.

القسم الثاني: الإبادة الإنجابية.. أحد تشكلات الإبادة الجماعية

السياق العام للإبادة الإنجابية

تعتبر النساء أكثر الفئات الاجتماعية التي تعاني ويلات مضاعفة في أوقات النزاعات المسلحة والحروب، هذا ما دعا الجمعية العامة لإعلان القرار رقم 3318 رقم 4 المؤرخ في 16 مايو من عام 1974 بشأن حماية النساء والأطفال في حالات الطوارئ والمنازعات المسلحة، كما ذهب مجلس الأمن لاتخاذ القرار رقم 1325 الصادر في 31 تشرين الأول من عام 2000 حول "المرأة والسلام والأمن" والقاضي بأن النزاعات تؤثر على النساء والفتيات بطريقة مختلفة عن تأثيرها على الرجال.

خالفت ممارسات الاحتلال القاعدة رقم 134 من دراسة اللجنة الدولية للصليب الأحمر للقانون الدولي الإنساني العرفي بأنه يتوجب تلبية الاحتياجات الخاصة بالنساء المتأثرات بنزاع مسلح في الحماية والصحة والمساعدة باعتبارهن أشخاصا محميات، إضافة إلى مخالفتها لاتفاقيات جنيف "وفي جميع الأوقات، سواء في حالة النزاعات أو غيرها، يجب توفير الحماية للنساء -وجميع الأشخاص المحميين- من الاعتداء على الحياة والسلامة البدنية، وبخاصة القتل بجميع أشكاله، والتشويه، والمعاملة القاسية، والتعذيب والاعتداء على الكرامة الشخصية، وعلى الأخص المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة". علاوة على ذلك، فإن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية يعرف الاضطهاد على أساس الجنس (من بين أسس أخرى) على أنه جريمة ضد الإنسانية (المادة 7-1 هـ من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية).

أشارت منظمات متخصصة عالمية وتقارير صحفية وحقوقية عديدة إلى الإجراءات التي اتخذتها إسرائيل باعتبارها حربا على النساء، وفرض تدابير تحول دون الإنجاب، بما في ذلك عبر قتل النساء الحوامل، وقتل الأطفال، وتدمير المراكز الصحية، والتجوع، وتحويل قطاع غزة مكانا غير قابل للحياة¹⁰.

10. انظر مثلا: المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، إجراءات الاحتلال الإسرائيلي لمنع الإنجاب في قطاع غزة، <https://uploads.geobingan.info/attachment/9fdac166c38b40f3bcd84f9652a9b3a0.pdf>، 2024. حوار - مسؤولة أممية: سيدات حوامل في غزة في سباق مع الموت، أخبار الأمم المتحدة، <https://news.un.org/ar/story/2023/10/1125097>، 2024/5/8. وكالات أممية: النساء والأطفال حديثو الولادة يتحملون وطأة الصراع في غزة، أخبار الأمم المتحدة، <https://news.un.org/ar/story/2023/11/1125672>، 2024/5/8. الفلسطينيات في غزة بين خطر الإجهاض والولادة تحت خيام متواضعة، فرانس 24، <https://rb.gy/eo5x3n>. أمان على الأقل تموتان كل ساعة... معاناة الفلسطينيات الحوامل في ظل الحرب بغزة، فرانس 24، <https://rb.gy/3lxsno>. حوامل غزة بين مأساتين... الولادة المبكرة أو الإجهاض، الجزيرة، <https://rb.gy/7b6mcj>.

لم يكن الاستهداف الإسرائيلي للنساء في القطاع بمعزل عن حرب الإبادة الجماعية التي يتم ارتكابها، ويمكننا القول إنه أحد تشكلاتها، ففي سعيها لإنهاء الوجود الفلسطيني في القطاع، مارست إسرائيل كافة الأفعال التي تؤدي إلى خلق ظروف تؤدي إلى إبادة إنجابية، ولم تلتزم بأحكام القانون الدولي الإنساني الذي يمنح النساء في أوقات النزاع الحماية العامة والخاصة، حيث يأخذ القانون بعين الاعتبار الحقيقة القائلة إن النساء على وجه الخصوص ربما يكن عرضة لأنواع محددة من العنف. تركز هذه الحاجة لحماية خاصة على حاجات النساء كونهن أمهات، ويقضي بالمعاملة الإنسانية للمصابين والمرضى والأسرى والمدنيين في النزاعات، بدون أي تمييز على أساس الجنس أو العرق أو الجنسية أو الدين أو الرأي السياسي أو بالاستناد إلى أية معايير مماثلة. وهذه الحماية العامة توفرها اتفاقيات جنيف الأربع (عام 1949) وبروتوكولاتها الإضافية (عام 1977)، فضلا عن القانون الإنساني العرفي.

تعاني 1.10 مليون من الإناث في قطاع غزة واللواتي يشكلن ما نسبته 49.3% من سكان قطاع غزة، منهم حوالي 546 ألف أنثى في سن الإنجاب (15-49) سنة، من ويلات الإبادة الجماعية، فقد أصبح أكثر من 90% منهم مهجرات من منازلهن ومناطق سكنهن قسرا، وسط ظروف غير إنسانية وانعدام متطلبات الحد الأدنى من المعيشة، حيث تعاني النساء بشكل مكثف من تداعيات الإبادة الجماعية.

تشير حصيلة العدوان الإسرائيلي إلى استشهاد ما يقارب 47,283 مواطنا و111,472 إصابة منذ السابع من أكتوبر للعام 2023 ولغاية تاريخ 23 كانون الثاني 2025 في قطاع غزة، وما يزيد على 11 ألف مفقود، وسط دمار هائل ومجاعة قتلت عشرات الأطفال والمسنين¹¹. كما أجبرت إسرائيل ما يزيد على مليوني فلسطيني على النزوح في قطاع غزة، ومع موجات النزوح المتكررة، باتت 100 ألف خيمة مهترئة وغير صالحة للنازحين، وتم قصف الملاجئ واستشهدت النساء والأطفال. نتيجة لذلك، أصبح أكثر من 17,000 طفل يتيما، وفقدت ما لا يقل عن 15,000 امرأة حياتهن، وتم تدمير البنية التحتية بشكل كامل، مثل شبكات الكهرباء وشبكات الهاتف المحمول والمخابز ومخازن الأغذية بالكامل، واستخدام سلاحي التعطيش والتجوع، ما أدى إلى تقييد الوصول إلى الموارد الأساسية مثل المياه والغذاء بشكل كبير. وقد أدى هذا إلى تحويل قطاع غزة إلى واحدة من أكثر المناطق جوعا على مستوى العالم، وأصبح كل سكان الشمال معرضين لخطر الموت¹².

11. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين" - آخر تحديث 23 كانون الثاني 2025.

12. المصدر السابق.

تم استهداف قطاع الصحة بشكل ممنهج، ما أدى إلى استشهاد ما يزيد على 986 من العاملين في مجال الرعاية الصحية، واعتقال ما لا يقل عن 5 آلاف فلسطيني، منهم 310 من الكوادر الصحية. وأدى هذا الاعتداء إلى تعطيل خدمات الرعاية الصحية الروتينية¹³. وتشير التقديرات إلى أن 16,854 طفلاً لم يتمكنوا من الحصول على التطعيمات الروتينية، الأمر الذي أدى إلى انتشار عدد من الأمراض الوبائية لعل أبرزها مرض التهاب الكبد الوبائي، واستهداف المستشفيات والمراكز الصحية، ما أدى إلى انهيار قدرة الأنظمة الصحية على تلبية احتياجات الناس، وقلت فرص الوصول إلى الخدمات الصحية بشكل كبير، حيث أصبح الحصول على العلاج والأدوية صعباً للغاية، ما زاد من معاناة المرضى، خصوصاً المصابين بأمراض مزمنة مثل السكري وأمراض القلب، الذين يحتاجون إلى رعاية مستمرة، إضافة إلى النقص الحاد في الأدوية الأساسية والمعدات الطبية، ما جعل العمليات الجراحية والرعاية الطارئة شبه مستحيلة بسبب قلة الطواقم الطبية والمرافق المتاحة. وما زالت النساء الحوامل والأطفال يعانون من غياب الرعاية الصحية الملائمة، ما سبب ارتفاع معدلات الوفيات بين الأمهات والأطفال¹⁴.

إضافة لذلك، تم تدمير البيئة والبنية التحتية بشكل كامل، فتم تدمير ما يزيد على 65% من إجمالي شبكات الطرق، ما تسبب في إعاقة حركة الأشخاص والمركبات والحيوانات التي تحمل البضائع، واستحالة الوصول إلى المرافق الصحية وأماكن الإيواء ووصول المرضى إلى المستشفيات. وهو ما أدى إلى الشلل في حركة التنقل بين المدن، وعزل المجتمعات¹⁵. كما تم تدمير أكثر من 70% من مساكن غزة و85% من المدارس، و99% من الجامعات، و65% من شبكات الطرق، و69% من المستشفيات، و90% من المنشآت الاقتصادية، بالإضافة إلى 21% على الأقل من المقابر. دمار هائل خلفته آلة التخريب الإسرائيلية وصفه مسؤول أممي بأنه جعل قطاع غزة "يشبه سطح القمر"¹⁶.

كما مسحت عائلات كاملة من السجل المدني، وطالت هذه الجريمة نحو 902 من العائلات الفلسطينية التي قتل الاحتلال جميع أفرادها. ولم يكتفِ الاحتلال بنيرانه وصواريخه الفتاكة ضد الأطفال الفلسطينيين، بل استخدم أسلحة محرمة دولياً كالفوسفور الأبيض المحرم، واستخدم سلاحَي التجويع والتعطيش، واستخدم حجب ضروريات الحياة كسلاح، وقطع إمدادات المياه والغذاء والكهرباء والوقود

13. من الموقع الإلكتروني للأورومتوسطي لحقوق الإنسان: "أشبه بالظاهرة: الأورومتوسطي يوثق أبرز المقابر الجماعية العشوائية في غزة في ظل استمرار الإبادة الجماعية". نشر في تاريخ 18 أيلول 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/V3xA7>

14. وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد عام على عدوان الاحتلال الإسرائيلي". نشر في تاريخ 6 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/UNwAB>

15. المصدر السابق.

16. المصدر السابق.

وغيرها من الإمدادات الأساسية، بما في ذلك المساعدات الإنسانية. وهذا يشكل عقابا جماعيا وانتقاما ضد السكان المدنيين، إضافة لارتكاب أعمال عنف جنسي وعنف بحسب جنس الضحية، بما في ذلك التعذيب والإساءة والإذلال الجنسي، وتم إجبار المعتقلين على السير عراة كليا أو جزئيا، بينما تعرضوا للتحرش الجنسي¹⁷.

كانت قد أكدت لجنة الأمم المتحدة الخاصة للتحقيق في الممارسات الإسرائيلية، أن "حرب إسرائيل في غزة تتوافق مع خصائص الإبادة الجماعية، مع سقوط أعداد كبيرة من القتلى والجرحى والظروف المهددة للحياة المفروضة عمدا على الفلسطينيين هناك". وفي تقرير أصدرته اللجنة: منذ بداية الحرب، دعم مسؤولون إسرائيليون علنا سياسات تسلب الفلسطينيين الضروريات الأساسية لاستمرار الحياة من الغذاء والماء والوقود.¹⁸ هذه التصريحات، مع التدخل المنهجي وغير القانوني في المساعدات الإنسانية، تجعل نية إسرائيل واضحة في استغلال الإمدادات المنقذة للحياة لتحقيق مكاسب سياسية وعسكرية¹⁹.

في هذا الإطار، صرح وزير الدفاع الإسرائيلي يوآف غالانت يوم 9 تشرين الأول/أكتوبر بأن الفلسطينيين "حيوانات بشرية"، بالإضافة إلى إعلانته عن عمل عسكري غير مقيد، وهو ما يشير بقوة إلى وجود نية لقتل وتدمير السكان الفلسطينيين في غزة على نطاق واسع. وحذا حذوه منسق الأنشطة الحكومية في الجيش الإسرائيلي في المناطق، اللواء غسان عليان، مهددا سكان غزة: "أنتم تريدون الجحيم، ستحصلون على الجحيم". وكررت شخصيات إسرائيلية أخرى هذا الخطاب. في 29 أكتوبر/تشرين الأول، استخدم رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو النصوص اليهودية المقدسة لتبرير قتل الفلسطينيين. قال: "عليك أن تتذكر ما فعله عماليق بك، يقول كتابنا المقدس"، مقتبسا آية تقول: "الآن اذهب واضرب عماليق.. اقتل رجلا وامرأة، وطفلا"²⁰.

يوثق التقرير الذي أصدرته لجنة الأمم المتحدة المشار إليه سابقا، كيف أن حملة القصف الإسرائيلية المكثفة في غزة دمرت الخدمات الأساسية وتسببت في كارثة بيئية ستكون لها آثار صحية طويلة الأمد. وقالت اللجنة: "بحلول أوائل 2024، تم إسقاط 25 ألف طن من المتفجرات -بما يعادل قنبلتين نوويتين- على غزة، ما تسبب في دمار واسع وانهايار أنظمة المياه والصرف الصحي وتدمير الزراعة

17. المصدر السابق.

18. من موقع الأمم المتحدة. "لجنة أممية خاصة: أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية بما في ذلك التجويع". نشر في تاريخ 14 تشرين الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/sAwGl>

19. المصدر السابق.

20. الصياد، أحمد وأحمد، ضحى. "الأبعاد القانونية لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ومواقف القوى الدولية الكبرى منها". نشر على موقع المركز الديمقراطي العربي في تاريخ 11 حزيران 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/smqpl>

والتلوث السام". ويثير التقرير مخاوف جسيمة بشأن استخدام إسرائيل لأنظمة الاستهداف المعززة بالذكاء الاصطناعي في توجيه عملياتها العسكرية وأثر ذلك على المدنيين "الذي يتجلى بشكل خاص في العدد الهائل من النساء والأطفال بين الضحايا"²¹.

تعمد قتل النساء الفلسطينيات

تكشف تصريحات المسؤولين الإسرائيليين عن تحقق ركن الإبادة الجماعية في القطاع "نية تدمير المجموعة، كلياً أو جزئياً، بغض النظر عن عدد القتلى الفعلي بارتكاب جريمة الإبادة"، وتعتبر النية أحد المكونات الأساسية لجريمة الإبادة الجماعية، وفي سياق البحث عن توافر أدلة للإبادة الإنجابية، بالاستناد إلى ما صدر عن المسؤولين الإسرائيليين، بخصوص توافر الركن الأساسي لجريمة الإبادة الإنجابية وهو "النية"، باتجاه تنفيذ إبادة إنجابية، يتبين أن إسرائيل تنظر إلى جسد المرأة الفلسطينية، باعتباره جسداً يستحق الموت والقتل، ويتعامل معه على هذا الأساس، كون النساء الفلسطينيات يمثلن سلاح حرب وتهديداً ديموغرافياً لإسرائيل وأمنها، واعتبار أبنائهن الذين يقمن بتربيتهم مجرد "ثعابين صغيرة"، وفق ما عبرت عنه إحدى الأعضاء البارزات في حزب اليمين الجديد ووزيرة القضاء الإسرائيلي أيليت شاكيد قبيل عدوان الاحتلال على قطاع غزة في العام 2024م، حيث دعت الإسرائيليين إلى تدمير المدن والقرى الفلسطينية "وكل ما فيها من بنى تحتية"، ودعت إلى قتل الأمهات الفلسطينيات وأطفالهن، وعدم إبقاء أثر منهم، مبررة نداءاتها عبر حسابها في (فيسبوك) آنذاك بأن "الشعب الفلسطيني كله عدو لإسرائيل"، على حد تعبيرها. وكانت قد نشرت على صفحتها في (فيسبوك) تدوينة، قالت فيها: "وراء كل إرهابي يقف عشرات الرجال والنساء، من دونهم، لا يمكن الانخراط في الإرهاب، إنهم جميعاً مقاتلون أعداء ودماءهم يجب أن تكون على رؤوسهم". وأضافت: "هذا يشمل أيضاً أمهات (الشهداء) الذين يرسلونهم إلى الجحيم بالورود والقبعات، عليهن أن يتبعن أبناءهن، ولا يوجد شيء آخر يمكن أن يكون أكثر عدلاً، عليهن أن يذهبن، شأنهن في ذلك شأن منازلهن التي ربن فيها الثعابين، وإلا، فإن ثعابين صغيرة ستنمو هناك"²².

رغم شعار "لا عذر" الذي أعلنته منظمة الأمم المتحدة لحملتها المناهضة للعنف ضد النساء في العام 2023، فإن كل الأعداء لم تتج الفتيات والسيدات من المآسي اللاتي يتعرضن لها كل ساعة في غزة، إذ شكل الأطفال والنساء نحو 70% من شهداء العدوان الإسرائيلي

21. من موقع الأمم المتحدة. "مقررة أممية تدعو لفرض عقوبات على إسرائيل: الإبادة الجماعية في غزة، تصعيد لعملية محو الفلسطينيين. الأمم المتحدة". نشر في تاريخ 26 آذار 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/S8Ogp>

22. الموقع الإلكتروني لوكالة بي بي سي بالعربية. "الفائنانشال تايمز: أيليت شاكيد نجم صاعد يثير مخاوف في إسرائيل". نشر بتاريخ 14 أيار 2015. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/z7Kky>

منذ 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي²³. وبلغ عدد النساء الشهيدات (12,298)، في حين بلغ عدد النساء والأطفال المفقودين (4700)²⁴.

تؤكد تقارير هيئة الأمم المتحدة للمرأة على استهداف حياة النساء بشكل مباشر، حيث تم الكشف عن "أن 2 من الأمهات تقتلان كل ساعة في قطاع غزة، و7 نساء كل ساعتين، وأن ما يقرب من 800 ألف امرأة نرحن من منازلهن في القطاع، جراء العدوان الإسرائيلي المتواصل، منذ أكثر من 3 أشهر، وأن نحو مليون امرأة وفتاة بتن يعانين مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد"²⁵.

التدمير الممنهج لمنظومة الرعاية الصحية

بعد يومين فقط من حرب الإبادة، خرج مستشفى بيت حانون في شمال غزة عن الخدمة، وتم إفراغ المراكز الصحية المختلفة في مدينة غزة وشمالها، وتم قصف المستشفى المعمداني وتهديد محيط بعض مباني المستشفيات الأخرى وتطويقها وقصفها، مثل مستشفى الشفاء، أكبر المشافي في القطاع، بالإضافة إلى مستشفى العودة والإندونيسي وغيرهما، بهدف تفريغ المستشفيات والمرافق الطبية وإجبار الناس على النزوح والمغادرة. وتزامن ذلك مع اعتقال الطواقم، والقصف الممنهج، وإجبار الطواقم العاملة في هذه المنشآت على النزوح، وجرى تقليص خدماتها بشكل كبير. يجدر بالذكر أن هذه المستشفيات تخدم أكثر من ثلثي السكان لما تتمتع به من إمكانيات فنية متخصصة لا يمكن توفيرها بسهولة في أماكن أخرى في قطاع غزة، بسبب توفر الطواقم البشرية المتخصصة والتجهيزات والتقنيات الطبية المتقدمة.

واصل الاحتلال حربه على المشافي والمرافق الصحية في مختلف مناطق القطاع، من تهديد وإخلاء وقصف مباشر لها أو في محيطها وقنص العاملين فيها والتصدي لحركة سيارات الإسعاف وتلك التي تنقل المرضى والمصابين والجرحى، وفي مرحلة لاحقة، تطويق مزيد من المستشفيات. وكان لأوامر القادة الإسرائيليين بمنع الماء والوقود والكهرباء والغذاء والإمدادات الطبية والإنترنت عن

23. من موقع الأمم المتحدة. "الأمم المتحدة تدعو للاتحاد لإهاء العنف ضد المرأة: لا تسامح ولا عذر". نشر في تاريخ 30 تشرين الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/ObMBj>

24. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين" – تاريخ الاطلاع 13 كانون الثاني 2025

25. من موقع الأمم المتحدة. "هيئة الأمم المتحدة للمرأة: مقتل أمين كل ساعة في غزة". نشر في تاريخ 19 كانون الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/bv8Yh>

قطاع غزة أثرها الكارثي على المستشفيات والمراكز الصحية، الأمر الذي تسبب بتقويض عملها وجعلها في حالة انهيار وشلل تام، وبالحد من قدرتها على التعاطي مع الحالة الطارئة النامية والمتسارعة، وعلى الاستجابة لحاجات السكان الطبية والصحية الأساسية. بنتيجة هذه الحرب، خرج 20 مستشفى عن الخدمة ليبقى 16 مستشفى فقط تعمل بثلاثة أضعاف طاقتها الاستيعابية، من دون أن تتمكن من تلبية الحاجات الصحية للسكان، لأن قدرتها التشغيلية ضعيفة جراء نقص الإمدادات الطبية، وعدم توفر المياه والكهرباء والدواء والطواقم الطبية، ونقص الكوادر الطبية، ونقص الإمدادات الطبية، وبلغت نسبة إشغال الأسرة في هذه المستشفيات أكثر من 350% و250% في وحدات العناية المكثفة، وتم تدمير أكثر من 94 منشأة صحية وأكثر من 83 سيارة إسعاف، بسبب الحرب على المنظومة الصحية، وتوقف العمل في أكثر من 59 مركز رعاية أولية، ليبقى 13 مركزاً فقط تقدم خدماتها في المناطق الجنوبية وبعض المناطق الوسطى. كما تعرضت الطواقم الطبية والصحية لأكثر من 300 اعتداء خلفت 377 قتيلاً بين الطواقم الطبية ونحو 764 جريحاً ومصاباً، بالإضافة إلى اعتقال حوالي 100 من العاملين في القطاع الطبي²⁶.

ونتيجة غياب فرص الرعاية الصحية للنساء الحوامل، فقدت عشرات النساء أجنتهن، وتزايدت نسبة الإجهاض بينهن، وارتفعت وتيرة الولادة المبكرة بثلاثة إلى أربعة أضعاف، وسجل العديد من حالات انفصال المشيمة المبكر، التي بدون تدخلات طبية طارئة قد تقود إلى الوفاة، ونتيجة عدم توفر الدم ومكوناته، اضطر الأطباء إلى استئصال الأرحام كوسيلة علاجية²⁷.

كما اضطرت النساء للخضوع لعمليات قيصرية وعمليات طارئة من دون تعقيم أو تخدير أو مسكنات. كما تضطر الطواقم الطبية إلى إخراج الأمهات من المستشفى في غضون ثلاث ساعات بعد الولادة القيصرية، ما يدفع بقية النساء إلى الولادة في مناطق اللجوء، وفي أماكن غير آمنة أو صحية، وهذا يزيد المخاطر على صحتهم وصحة أطفالهن. وبحسب منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، فإن نحو 20 ألف طفل ولدوا منذ اندلاع الحرب حتى وقت كتابة هذا التقرير، بينهم عشرات الأطفال المبتسرين، وهم الأطفال الذين يولدون قبل أوانهم، أو فيما يعرف بالولادة المبكرة التي تحدث قبل ثلاثة أسابيع من تاريخ الولادة المتوقع، بأوزان وأحجام أقل من الوزن الطبيعي، إذ تجعل هذه الولادة المبكرة الطفل في كثير من الأحيان عرضة لمشكلات طبية تحتاج إلى رعاية خاصة. ويتوقع أن تزداد وفيات الأمهات نظراً لتعذر الحصول على الرعاية الكافية. كما أن للآثار النفسية للأعمال العدائية عواقب

26. الخماش، أمية. "ورقة سياسات: واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب". مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024. انظر الرابط التالي: <https://shorturl.at/r7p5c>

27. المصدر السابق.

مباشرة -وأحيانا مميتة- على الصحة الإنجابية، بما في ذلك زيادة حالات الإجهاض والإملاص والولادات المبكرة المرتبطة بالإجهاد²⁸.

تعمد خلق ظروف حياتية تؤدي إلى الإبادة الإنجابية

في البحث بتحقيق أركان الإبادة الإنجابية الواردة في المادة (2) من الاتفاقية، وهي: "إلحاق ضرر جسدي أو عقلي جسيم لأعضاء الجماعة، والإخضاع عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرها المادي كلياً أو جزئياً"، ومدى تحققها مع أركان جريمة الإبادة الإنجابية؛ يتبين أن الاحتلال لم يستثن النساء من القتل، ووضعهن في "ظروف تسعى إلى تدميرهن وفرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة". ونصت اتفاقية جنيف الرابعة 1949 على ضرورة حماية المدنيين بشكل عام، والأطفال والنساء والأمهات بحماية خاصة خلال النزاعات المسلحة، بما فيه عدم جواز استهدافهن أو تعريضهن للخطر، وضرورة تأمين وصول الدواء والغذاء لهن، وفقاً للمواد (17 إلى 27) منها، كما خصص البروتوكول الأول الملحق بالاتفاقية الفصل الثاني منه، للإجراءات الخاصة بحماية الأطفال والنساء والأمهات والحوامل خلال النزاعات، مؤكداً على ضرورة أن تكون "موضع احترام خاص".

وتعمدت إسرائيل منع إدخال الأدوية والعلاجات المرتبطة بالصحة الإنجابية، مثل أدوية معالجة الالتهابات التناسلية، وأدوية تنظيم الهرمونات، والعلاجات المرتبطة بمضاعفات الحمل، مثل الأدوية المضادة للجلطات أو الأدوية المساعدة على الولادة الطبيعية، إضافة إلى منع إدخال المعدات الطبية والعلاجات المناسبة والمستهلكات الطبية والفحوصات المخبرية، وأجهزة الموجات فوق الصوتية، وفرضت قيوداً صارمة على وصول الأدوات الجراحية المعقمة، وأدوات التعقيم الأساسية التي تستخدم في الولادات أو العمليات الجراحية المتعلقة بالصحة الإنجابية.

وأدى النقص الحاد في الطعام والشراب ومواد التنظيف إلى استخدام النساء مياهها غير آمنة، وإصابتهن بالجفاف، ما أدى إلى انتشار أمراض معوية، وإسهال، وعدوى بكتيرية، إضافة إلى تدهور النظافة الشخصية، وهو ما يزيد من فرص الإصابة بالالتهابات التناسلية والأمراض المنقولة جنسياً²⁹. كما أدى النقص الحاد في مواد التنظيف والتعقيم إلى زيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال نتيجة سوء التغذية أو الأمراض المرتبطة بالمياه غير النظيفة.

28 . من الموقع الإلكتروني لليونييسف. "يحتاج أطفال غزة إلى الدعم المنقذ للحياة: لا يوجد مكان آمن للأطفال مع تفاقم الأزمة الإنسانية". آخر تحديث للصفحة 3 أيلول 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/f0tPb>

29- مقابلة مع د. خليل الدقران، المتحدث باسم وزارة الصحة بقطاع غزة، بتاريخ 14 أكتوبر 2024.

وأكد د. ياسر شعبان، استشاري النساء والولادة "أن غياب التغذية الصحية والاعتماد على الأكل المعبأ، وعدم توفر الخضار والفواكه والبيض واللحوم والأجبان في الأسواق بسبب الحصار، وكذلك عدم توفر المكملات والمقويات التي تحتاجها الحامل؛ تؤثر على صحة الحامل والجنين، فغالبية النساء الحوامل اللواتي تلقين خدمات المتابعة عندنا، كن يعانين من ضعف نسبة الدم، وصغر حجم البطن، ونقص وزن الجنين". كما أكد شعبان أن "البيئة المحيطة في مخيمات النزوح، من حيث نقص مواد النظافة والتتظيف، والمياه الصحية، والانتظار وانتظار الطابور على المرحاض، تتسبب بانتشار الأمراض المعدية والأوبئة بما في ذلك الكبد الوبائي، وهو ما انعكس سلبا على صحة الحوامل والأجنة والمواليد الرضع"³⁰.

وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، يؤدي النقص الحاد في الوقود إلى تعطيل عمل حاضنات الأطفال حديثي الولادة وغيرها من الأجهزة الحيوية. كما يفيد صندوق الأمم المتحدة للسكان بأن المعلومات المروية تشير إلى أن بعض الولادات الطارئة يتم إجراؤها في الخيام دون تلقي الرعاية الطبية. كما أن ندرة المياه ومحدودية الأدوية الخاصة بصحة الأمهات تعرض النساء الحوامل والمرضعات لمخاطر مختلفة، حيث يواصل الأطباء الإبلاغ عن ارتفاع أعداد الأطفال الخدج والرضع منخفضي الوزن عند الولادة، وهي مؤشرات شائعة لسوء التغذية الحاد الذي يتفاقم بسبب التوتر والخوف والإرهاق. ويواجه ما يقدر بنحو 30,000 امرأة حامل مستويات حادة من الجوع (المرحلة الثالثة من تصنيف مراحل الأمن الغذائي)، وما يزيد على 10,000 امرأة حامل على وشك السقوط في براثن المجاعة (المرحلة الرابعة من تصنيف مراحل الأمن الغذائي)، وما يقرب من 7,000 امرأة حامل يعشن في ظروف المجاعة (المرحلة الخامسة من تصنيف مراحل الأمن الغذائي)، مع ما مجموعه 155,000 من النساء الحوامل والمرضعات في حاجة ماسة إلى زيادة المساعدات الغذائية والمكملات الغذائية، وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان³¹.

30. من مقابلة أجريت مع ياسر شعبان (استشاري النساء والولادة) - وردت في تقرير ميداني أجرته مؤسسة "مفتاح" حول الحقوق الصحية للنساء المرضعات في المحافظة الوسطى بقطاع غزة خلال العام الأول لحرب الإبادة الإسرائيلية | أجريت بتاريخ 2024/10/17 داخل مستشفى العودة بمخيم النصيرات.

31. مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية - الأرض الفلسطينية المحتلة. "تقرير آخر مستجدات الحالة الإنسانية رقم 191. قطاع غزة". نشر في تاريخ 15 تموز 2024. انظري الرابط التالي: <https://www.ochaopt.org/ar/content/191>

32. هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "شح الموارد والخوف: تحليل قائم على النوع الاجتماعي لنتائج الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن". نشر في أبريل 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/qC14y>

تعهد استهداف خدمات الرعاية الصحية الإنجابية والجنسية للفتيات والنساء

وفقا لصندوق الأمم المتحدة للسكان، تعيش في قطاع غزة أكثر من 690,000 امرأة وفتاة في فترة سنوات الحيض، مع إمكانية محدودة للحصول على مستلزمات النظافة الخاصة بالدورة الشهرية. وقد أجبر النقص في هذه المنتجات العديد من النساء والفتيات على ارتجال بدائل، مثل قطع قماش الخيم، ما يعرضهن لخطر متزايد للإصابة بالالتهابات وغيرها من المضاعفات الطبية الأخرى. في مراحل الحرب الأولى، أبلغ عدد من النساء عن تناول حبوب منع الحمل لمنع الدورة الشهرية. من الممكن أن تكون لهذه الحبوب عوارض جانبية ضارة، خاصة على المدى الطويل³². مع ذلك، تقيد النساء بأنه حتى مستلزمات الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك حبوب منع الحمل، باتت الآن نادرة. قالت ياسمين أحمد، وهي طبيبة في قسم الولادة بمستشفى ناصر: "نحن نواجه كل يوم العديد من حالات الحمى المرتبطة بشكل مباشر بالالتهابات المهبلية الناتجة عن النظافة غير الكافية وغياب منتجات النظافة النسائية، فالعوط الصحية غير متوفرة في الصيدليات أو في أي مكان آخر، وحتى مع وصول المساعدات التي نحصل عليها، فهي غير متوفرة"³³.

تعاني النساء اللواتي يستخدمن وسائل منع الحمل داخل الرحم (IUDs) من نزيف والتهابات بسبب الظروف غير الصحية في المخيمات، ولا توجد حاليا خيارات لإزالة اللولب في غزة، ما يشكل مخاطر طويلة الأجل على الصحة الإنجابية للمرأة، منها النزيف الحاد. في 25 أكتوبر/ تشرين الأول 2023، قالت الأمم المتحدة إن الوقود في غزة قد ينفد في غضون ساعات، وإن المستشفيات في قطاع غزة تتناول حالات الطوارئ فقط، ما سيمنع العديد من النساء والفتيات من التماس الرعاية الصحية الجنسية والإنجابية، إذا استمرت إسرائيل في منع دخول المساعدات الإنسانية، بما في ذلك مجموعات أدوات التوصيل الآمنة إلى غزة³⁴. وتقول العاملة الصحية وفاء أبو حشيش: "يعاني المأوى من نقص في المياه ونقص في الرعاية الطبية وزيادة في الإصابة بأمراض مثل الإنفلونزا والتهابات الصدر وتقرحات الجلد والجرب والقمل وأمراض الإسهال، وتبلغ الفتيات والنساء عن اضطرابات الدورة الشهرية. وهناك أيضا

33. مسلك - مركز للدفاع عن حرية الحركة. "أزمة الصحة لدى النساء في غزة: تأثير حرب إسرائيل في غزة على صحة ورفاهية النساء الفلسطينيات في القطاع". نشر في تاريخ 6 شباط 2024. انظري الرابط التالي:

<https://shorturl.at/v4925>

34. المصدر السابق.

حالات من الأمراض المنقولة جنسيا والتهابات المسالك البولية. وتتقاسم النساء اللواتي يستخدمن حبوب منع الحمل إمداداتهن مع الآخرين³⁵.

تعهد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية في مرحلة ما قبل الولادة

في بداية العدوان، أكد الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وجود حوالي 60 ألف امرأة حامل في القطاع، بما معدله 180 حالة ولادة يوميا. ورجح الجهاز المركزي للإحصاء أن تعاني نحو 15% من هؤلاء النساء من مضاعفات في الحمل والولادة يصعب علاجها بسبب نقص الرعاية الطبية. وهذا يعني أن هناك احتمالا كبيرا لزيادة الولادات ضمن ظروف صحية غير آمنة، ما يشكل انتهاكا خطيرا لحقوق النساء ويعرض حياتهن وحياة مواليدهن للخطر. وتواجه النساء في قطاع غزة أوضاعا مأساوية خلال فترة الحمل والولادة، حيث يعانون من صعوبة الوصول إلى المرافق الصحية ومتابعة الحمل بسبب نقص الخدمات الطبية والأدوية الضرورية، إذ يتم استخدام سيارات الإسعاف بصعوبة، وتعاني المستشفيات من نقص الإمدادات والوقود بالإضافة إلى توقف 85 مستشفى ومركزا صحيا عن تقديم الخدمات الصحية³⁶.

بالتوازي مع نقص الدواء والمعدات الطبية اللازمة لتثبيت الحمل مثل حقن (هيبارين) بفعل الحصار، وبحسب هيئة الإغاثة (كير)، فإن الإجهاض لدى النساء الغزاويات ارتفع أثناء الحرب بنسبة 300% وذلك بفعل الخوف والقلق والتوتر الناجم عن الهجمات الحربية الإسرائيلية، إضافة إلى بذل المرأة الحامل جهودا نفسية وبدنية مضنية للهروب من القصف أو النزوح، الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع احتمال الإجهاض. وسجل أيضا ارتفاع في نسبة الولادات المبكرة (قبل موعدها)، التي تخلق تهديدا لحياة الأم والطفل معا، لا سيما في ظل انهيار نظام الرعاية الصحية³⁷.

في تقرير حديث نسبيا، أعدته هيئة الأمم المتحدة للمرأة في أيلول 2024، أكد التقرير أن تدمير المرافق الصحية والمستشفيات حال بشكل كبير دون وصول النساء الحوامل إلى خدمات الرعاية الصحية للأمهات، الأمر الذي يؤدي إلى تعريض حياة هؤلاء

35. المصدر السابق.

36. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بيانا صحفيا بعنوان: أطفال ونساء قطاع غزة يواجهون كارثة إنسانية غير مسبوقه". نشر في تاريخ 24 أكتوبر 2023. انظر الرابط التالي:

<https://shorturl.at/Tsa52>

37. وكالة وطن للأباء. "زيادة حالات الإجهاض والولادة المبكرة في غزة: 60 ألف حامل معرضات للخطر". نشر في تاريخ 19 كانون الثاني 2024. انظر الرابط التالي: <https://shorturl.at/C91HT>

النساء إلى خطر الوفاة، أثناء الحمل والولادة وبعد الولادة. وكشف التقرير أن من بين 155.000 امرأة حامل وأم جديدة، هناك 15,000 امرأة على حافة المجاعة³⁸.

منحت اتفاقيات جنيف النساء الحوامل حماية خاصة، حيث أدرج البروتوكول الأول من اتفاقية جنيف الرابعة النساء الحوامل تحت بند "الأشخاص الجرحى"، وعليه، فهن يستقطن من نفس "الحماية الخاصة والاحترام" اللذين يحق للجرحى والمرضى الحصول عليهما بموجب القانون الإنساني المتعلق بالأشخاص الجرحى والمرضى. وألزم "أطراف النزاع بالسعي لنقل الحوامل إلى المستشفيات أو إلى مناطق آمنة خارج المناطق المحاصرة والمطوقة" (اتفاقية جنيف 4 المواد 14، و16، و17، و21، و22). "وسواء تم إجلاؤهن أم لا، يجب توفير المساعدات الضرورية لهن، وعلى الدول أن تسمح بحرية مرور أي رسالات من الأغذية الضرورية، والملابس، والمقويات المخصصة للأطفال دون الخامسة عشرة من العمر، والنساء الحوامل أو النفاس" (اتفاقية جنيف 4 المادة 23).

أدى استهداف مراكز الرعاية الأولية التي كانت تدار من قبل وزارة الصحة الفلسطينية أو من قبل الأونروا على حد سواء، إلى إخراج 32 مركزاً عن الخدمة³⁹، الأمر الذي حرم ما يزيد على 50 ألف امرأة حامل من خدمات الرعاية الصحية ورعاية الأمومة⁴⁰. في سياق آخر، تعتبر هذه الأرقام غير ثابتة نتيجة عمليات الإخلاء واسعة النطاق التي نفذتها قوات الاحتلال الإسرائيلي في محافظات قطاع غزة، وحتى شهر شباط 2024، بلغ عدد مراكز الرعاية الصحية الأولية غير العاملة 46 من أصل 72 منشأة رعاية صحية أولية في غزة ككل، في حين بلغت نسبتها 92% في شمال القطاع⁴¹.

أكدت ثلاثة تقارير ميدانية حقوقية أعدتها مؤسسة "مفتاح" في ديسمبر 2024 حول الحقوق الصحية للنساء، بالتركيز على الحقوق الإنجابية، عدم تمكن النساء الحوامل في المنطقة الوسطى ومنطقة جنوب مدينة غزة، من الحصول على الرعاية الصحية الدورية

38. من موقع الأمم المتحدة. "هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء". نُشر في تاريخ 16 نيسان 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/RIHgv>

39. تشير إحصائيات أخرى إلى أنه منذ الحرب على قطاع غزة توقف العمل في أكثر من 59 مركز رعاية أولية ليبقى 13 مركزاً فقط تقدم خدماتها في المناطق الجنوبية وبعض المناطق الوسطى، أمية خماش، واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب، 2024، منشور عبر الرابط المختصر التالي: <https://linkshortcut.com/ofHth>

40. من موقع الجزيرة نت. "صحة غزة: إسرائيل استهدفت 65% من مؤسسات الصحة خلال عام الإبادة". نُشر في تاريخ 8 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://linkshortcut.com/jHmcs>

41. مارتين نجم وآخرون. "ورقة سياسات: خطة منهجية لإعادة بناء القطاع الصحي في غزة". مساهمة من المجموعة الفرعية للصحة العامة في مؤتمر عمان (7 شباط/ فبراير 2024). انظري الرابط التالي: <https://linkshortcut.com/vVxkc>

أثناء مرحلة الحمل في المنطقة الوسطى لمدينة غزة، وعدم حصولهن على المكملات الغذائية والفيتامينات نتيجة لعدم كفاية هذه المواد⁴².

تعتمد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية أثناء الولادة

يشمل مفهوم الصحة الإنجابية الولادة الآمنة، وإدارة الألم والتخفيف منه، ومراقبة وقياس النبض وضغط الدم لدى الأم، ومراقبة نبض الجنين باستمرار، والاستجابة للطوارئ والاستعداد للتعامل مع حالات طارئة مثل النزيف الشديد، وتوجيه المرأة نحو الخيار الأنسب لحالتها (ولادة طبيعية أم قيصرية) بناء على حالتها الصحية وحالة الجنين، وتوفير الدعم العاطفي والنفسي للمرأة أثناء الولادة لضمان شعورها بالراحة والثقة.

أثرت حرب الإبادة الجماعية في قطاع غزة، بشكل كبير، على الصحة الإنجابية أثناء الولادة، ما أدى لارتفاع معدلات وفيات الأمهات والمواليد بسبب نقص الرعاية الصحية والمرافق الطبية المناسبة⁴³. وفي هذا السياق، يؤكد د. سعيد أبو كرش "... أنه ونظرا لخروج معظم المستشفيات التي تقدم خدمات الولادة بفعل استهدافها (عن الخدمة)، أو المنطقة المتواجدة فيها منطقة قتال خطيرة، فإن ذلك تتسبب بضغط كبير على المستشفيات الميدانية والأهلية المحدودة أصلا بالمحافظة الوسطى، وعلى طاقمها الطبي في قسم الولادة، ما يعني ولادات كثيرة، وخدمة أقل من المستوى الآمن، وما يترتب عليه من مضاعفات فيما يتعلق بصحة الأم أو المولود. الأكوشاك كانت مزدحمة، غرف عمليات الولادة القيصرية مكتظة بالحالات، والإمكانيات محدودة للغاية بسبب الحرب والحصار، في أوقات معينة، كنا نضطر لإجراء العمليات القيصرية دون تعقيم، ونقوم بتخريج الحالات من القسم مبكرا، على عكس ما كان عليه الأمر قبل الحرب، كنا نبيت الولادات القيصرية تحت المتابعة يومين أو ثلاثة أيام، وفي حالات معينة أكثر من ذلك. عدا عن أننا استخدمنا مرارا أعطية السرائر والمناشف، كبديل للشاش الطبي غير المتوفر، الأمر الذي تسبب بمضاعفات صحية أكيدة للأمهات بعد الولادة، أقلها الالتهابات والعدوى البكتيرية والفطرية التي تصيب الجهاز التناسلي. كما أنه مؤخرا لوحظ ارتفاع في نسبة تشوهات الأجنة، وقد يكون له علاقة بالحرب وأطنان المتفجرات التي تم إلقاؤها على قطاع غزة..."⁴⁴.

42. من تقرير ميداني أعدته مؤسسة "مفتاح" حول انتهاكات الحقوق الصحية للنساء المريضات في المحافظة الوسطى ومناطق جنوب قطاع غزة خلال العام الأول لحرب الإبادة الإسرائيلية (مريضات السرطان والنساء اللواتي بحاجة لخدمات الصحة الإنجابية).

43. من مقابلة أجريت مع د. ياسر شعبان ضمن تقرير حقوقي ميداني نفذته مؤسسة مفتاح بعنوان (الانتهاكات الواقعة على الحقوق الصحية للنساء بالمحافظة الوسطى خلال العام الأول من حرب الإبادة. مريضات السرطان، والصحة الإنجابية للنساء | أجريت بتاريخ 17 أكتوبر 2024 داخل مستشفى العودة بمخيم النصيرات.

44. مقابلة مع د. سعيد أبو كرش، أخصائي أمراض النساء والولادة، مرجع سابق.

ونظرا لعدم الوصول إلى الإمدادات الطبية الضرورية، بما في ذلك الدواء، يضطر الأطباء إلى إجراء استئصال غير ضروري للرحم للأمهات من أجل إنقاذ الحياة، ما يجعلهن غير قادرات على إنجاب المزيد من الأطفال في المستقبل. تقول وزيرة الصحة السابقة د. مي كيلة: "الخيار الوحيد المتاح أمام النساء الفلسطينيات في غزة اللواتي ينزفن بعد الولادة هو الخضوع لعملية استئصال رحم من أجل إنقاذ حياتهن"⁴⁵.

تعتمد حرمان النساء من حقوقهن في الصحة الإنجابية في مرحلة ما بعد الولادة

ترتكز الصحة الإنجابية في مرحلة ما بعد الولادة على تقديم الرعاية الشاملة للأم والمولود لضمان التعافي السليم والتكيف مع المرحلة الجديدة. هذه المرحلة حاسمة لسلامة الأم واستعادة صحتها، وكذلك لضمان صحة الطفل. وتشمل الصحة الإنجابية في هذه المرحلة العديد من الجوانب، منها: الرعاية الصحية النفسية والعاطفية للأم، وتشجيع الرضاعة الطبيعية، وبدء تنظيم الأسرة والتخطيط للحمل القادم، والعناية بالمولود، والتغذية السليمة للأم، حيث الرعاية الجيدة بعد الولادة تلعب دورا حاسما في تقليل معدلات وفيات الأمهات والرضع، وتحسين جودة الحياة للأمهات وأسرهن.

لم يتلق الأطفال، بمن في ذلك حديثو الولادة والخدج والأجنة التطعيمات اللازمة، الأمر الذي أدى لانتشار فيروس شلل الأطفال، ما حدا بوزارة الصحة الفلسطينية، برفقة منظمات دولية، لإطلاق حملة التطعيم ضد مرض شلل الأطفال التي كانت جولتها الأولى بتاريخ 1 أيلول/ سبتمبر 2024 في قطاع غزة لتطعيم 640000 طفل فلسطيني، وقد انطلقت بتاريخ 14 أكتوبر/ تشرين الأول 2024 الجولة الثانية من التطعيم بهدف تطعيم حوالي 600 ألف طفل من عمر يوم إلى عشر سنوات⁴⁶.

وفي سياق عملها في القطاع، أدانت جمعية "العون الطبي للفلسطينيين، MAP" في ديسمبر 2024، عمليات التهجير القسري التي طالت المستشفيات والكوادر الطبية، وأثر ذلك في تهديد حياة النساء وحرمانهن من الحصول على الولادات الآمنة، ورعاية الأطفال حديثي الولادة. فقد أصدر الجيش الإسرائيلي بتاريخ 12 ديسمبر أمرا بالتهجير القسري في مدينة غزة يطال في نطاقه مستشفى جمعية أصدقاء المريض الخيرية، ويهدد بإنهاء الرعاية المتقدمة التي يوفرها المستشفى للأطفال حديثي الولادة في جميع أنحاء شمال غزة. ويضم المستشفى وحدة عناية مركزة للأطفال حديثي الولادة من أصل اثنتين متبقيتين في شمال غزة بعد أن

45. من مقابلة الوزيرة مي كيلة وزيرة الصحة الفلسطينية عبر فضائية لعربية في 23 كانون الأول 2023. انظر الرابط التالي: <https://shorturl.at/bKrNr>

46. من موقع الجزيرة نت. "الأمم المتحدة تبدأ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال في غزة". نشر في تاريخ 1 أيلول 2024. انظر الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/9/2024>

سببت هجمات الجيش الإسرائيلي إغلاق وحدة ثالثة كانت في مستشفى كمال عدوان، وقامت قوات الجيش بمهاجمة واحتجاز طاقمها في أكتوبر 2024⁴⁷.

ولا تقتصر المخاوف على الولادة نفسها، بل تتعداها إلى تحديات عدة مثل إبقاء الأطفال على قيد الحياة في ظل الحرمان من المواد الأساسية كالماء والغذاء، بحسب منظمة الصحة. وحذرت *اليونيسيف* من "انفجار وشيك" في عدد وفيات الأطفال المرتبطة بسوء التغذية بقطاع غزة، موضحة أن معدلات الوفيات بشمال القطاع «أعلى بثلاث مرات» من المسجلة في الجنوب. وأكد المتحدث باسم «يونيسيف» أن أطفال غزة يتشاركون الحاضنات للبقاء على قيد الحياة وسط أزمة حادة في الرعاية الصحية⁴⁸.

في 10 نوفمبر من العام 2024، أفادت منظمة أطباء بلا حدود أن العاملين الطبيين الذين تم إجلاؤهم من مستشفى النصر للأطفال اضطروا إلى ترك الأطفال في الحاضنات بعد أن قصف الجيش الإسرائيلي مستشفى الأطفال. وفي 29 نوفمبر/ تشرين الثاني، أظهرت لقطات فيديو من "النصر" آثار إخلاء المستشفى، حيث مات الأطفال الخدج الخمسة وهم لا يزالون في حاضناتهم. وأكد المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان وفاة الرضع في مستشفى النصر، وذكر أن الجيش الإسرائيلي أوضح لموظفي المستشفى أنهم سيقومون بإجلاء الأطفال، على الرغم من أن الجيش الإسرائيلي نفى أي تورط له. وفي تسجيل لمكالمة هاتفية بين منسق أعمال الحكومة في المناطق ومسؤول طبي، أكد مسؤول الجيش الإسرائيلي أن سيارات الإسعاف ستقوم بنقل المرضى من النصر، لكن مسؤولي المستشفى ذكروا أن سيارات الإسعاف لم تصل قط. وصرح الصليب الأحمر أن الجيش الإسرائيلي دمر الحاضنات وأنكر مسؤوليته عن التخلي عنهم⁴⁹.

تعهد تدمير مراكز الإخصاب وحفظ الأجنة

في العمليات العسكرية الإسرائيلية على النصف الشمالي من غزة وفي نهاية العام 2023، قصفت إسرائيل مركز الخصوبة الرئيسي في القطاع، وتمركز انفجارها في مختبر حفظ الأجنة المجمدة، الذي يعد واحدا من أكبر المراكز الطبية المعنية بالإخصاب

47. من الموقع الإلكتروني لمؤسسة جمعية العون الطبي للفلسطينيين (ماب). "رعاية حديفي الولادة في شمال غزة مهددة في ظل آخر أوامر التهجير القسري الإسرائيلية". نشر في تاريخ 12 كانون الأول 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/tm70Z>

48. صالح، لينا. "غزة ولادة رغم الموت... 20 ألف طفل يخرجون من رحم حرب الإبادة". نشر على موقع صحيفة الشرق الأوسط. نشر في تاريخ 8 آذار 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/yi7QG>

49. من موقع اليونيسيف الإلكتروني. "يموتون في الانتظار: أطفال غزة يواجهون تأخيرات قاتلة في الإجراء الطبي". نشر في تاريخ 20 أكتوبر 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/rQErz>

وأطفال الأنابيب في قطاع غزة، وهو مركز البسمة، الذي كان بمثابة الأمل الأخير لمئات الأزواج الفلسطينيين ممن يواجهون مشكلات في الخصوبة.

وأوضح مدير المركز أنه بعد بدء حرب الإبادة، تم تعليق العمل في المركز، وإبلاغ النساء المراجعات بوقف العمل، وتم إلغاء العمليات، وعمليات الحقن، وتم إلغاء من 40-50 عملية حقن. واحتوى المركز على أربعة آلاف من الأجنة المجمدة، المحفوظة في 3 حافظات مخصصة عبارة عن تنك بمواصفات معينة طوله 80 سم بقطر 40 سم، وتكلفته 10 آلاف دولار، وألف نطفة عبارة عن حيوانات منوية مستخلصة من الأزواج بعد كورسات وعلاجات وجراحات مطولة، وهذه يتم تخزينها إلى حين خضوع الزوجة لسحب بويضات تمهيدا لتلقيحها تحت المجهر خارج الجسم. وجزء كبير من هذه العينات والأجنة كانت لأشخاص لا ينجبون وبعضهم سنه كبير أو يعاني من مرض السرطان أو لديهم أمراض مزمنة، وبالتالي كانت هذه العينات آخر فرصة لهم في الإنجاب⁵⁰.

أدت الضربة الإسرائيلية إلى نزع الأغشية عن خمسة خزانات تحتوي على النيتروجين السائل كانت في زاوية من وحدة الأجنة. وعندما تبخر السائل بالغ البرودة، ارتفعت درجة الحرارة داخل الخزانات وقضي بذلك على أكثر من أربعة آلاف من أجنة أطفال الأنابيب، إضافة إلى ألف عينة أخرى لحيوانات منوية وبويضات غير مخصبة كانت هي الأخرى مخزنة في المركز. وقال مدير المركز إن نصف الأزواج على الأقل ممن فقدت العينات الخاصة بهم مع قصف المركز لن تكون لديهم فرصة أخرى للإنجاب، إذ لم تعد لديهم القدرة على إنتاج حيوانات منوية أو بويضات قابلة للتلقيح⁵¹.

ليس هذا الضرر الوحيد، بل توجد في قطاع غزة تسع عيادات تجري عمليات التلقيح الاصطناعي التي تجمع فيها البويضات من مبيض المرأة وتخصب بالحيوانات المنوية للزوج في المختبر، وتعرضت جميع هذه المراكز لأضرار بالغة، ولن تكون قادرة على العمل بعد الحرب. وامتدت عملية الإبادة لتشمل أقسام الخدج في المستشفيات، حيث مات العديد من الأطفال الخدج في حاضنات خاصة في المستشفيات بعد أن اقتحمها الجنود وأجبروا الطواقم الطبية على مغادرتها وقطعوا عنها الكهرباء والأكسجين، ليترك الأطفال ليواجهوا مصيرهم وحدهم. ومن أبرز الحالات التي تم توثيقها في هذا السياق، الأطفال الخدج في مستشفى النصر في

50. من موقع الجزيرة نت. "ضربة إسرائيلية واحدة تضي على 5 آلاف من أجنة أطفال الأنابيب في غزة". نشر في تاريخ 17 نيسان 2024. انظري الرابط التالي: <https://rb.gy/aboquv>.

51. المصدر السابق.

مدينة غزة، الذين كشف فيديو تم تصويره إبان الهدنة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني 2023 بعد انسحاب جيش الاحتلال من المنطقة، وقد كانوا جثثًا متحللة في الحاضنات الخاصة وعلى أسرة العناية المكثفة⁵².

محو الهوية الذاتية للنساء "استهداف الصحة النفسية"

استهدفت حرب الإبادة مكونات الرعاية الصحية النفسية، حيث تم قصف مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة والواقع في مدينة غزة- حي النصر خلال شهر نوفمبر 2023، بحيث لم يعد هذا المستشفى صالحًا للعمل بحسب منظمة الصحة العالمية. وقالت المنظمة إن هناك حاجة إلى خدمات نفسية في غزة أكثر من أي وقت مضى على خلفية الضائقة المتزايدة المرتبطة بالنزاع، وطالبت المجتمع الدولي ومؤسساته العامة والصحية بتقديم الخدمات الصحية النفسية اللازمة لأهل القطاع. كما توقف ما نسبته 75% من مؤسسات الصحة النفسية عن العمل، حيث إن العيادات المتخصصة عموماً موجودة في المستشفيات، بما فيها العيادات التي تعنى بالصحة النفسية والأسرية، وحيث إن 75% من هذه المستشفيات قد أوقفتها حرب الإبادة عن العمل، فهذا يعني أن 75% على الأقل من هذه العيادات الست التي كانت موجودة هدمت أو أنها أصبحت غير قادرة على العمل⁵³.

صرح مدير عام الصحة النفسية المجتمعية بوزارة الصحة الدكتور خليل شقفة أن الاحتلال استهدف بشكل ممنهج ومقصود الصحة النفسية للغزيين، من أجل العبث باستقرارهم النفسي، من خلال منع أدوية الطب النفسي التي يكاد يكون رصيدها صفراً، حيث تهدف هذه السياسة الإسرائيلية لزيادة التوتر والعصبية والعدائية بالمجتمع. وتشير بيانات وزارة الصحة إلى أن ما بين 40% إلى 60% من الأدوية الأساسية غير متوفرة نهائياً، ومن ضمنها أدوية الطب النفسي، وأن قائمة أدوية الطب النفسي الأساسية صغيرة، وتتراوح ما بين 40 إلى 50 صنفاً، فيما تصل القائمة الإجمالية لكل أدوية الطب النفسي إلى 150 صنفاً⁵⁴.

52. من موقع الجزيرة نت. "جثث أطفال رضع متحللة بمستشفى في غزة تصدم العالم". نشر بتاريخ 29 تشرين الثاني 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/YF8YB>

53. حماد، أحلام. "الأطباء يكتفون وصفات بالمتوفر: غزة. علاجات نفسية شحيحة ومأس على مد البصر". نشر على موقع شبكة نوى. شبكة نسوية إخبارية. نشر في تاريخ 11 نوفمبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/B61mt>

54. من موقع الجزيرة نت. "المرضى النفسيون في غزة يئنون بصمت بفعل الحرب والحصار". نشر في تاريخ 8 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/maqoT>

إلى جانب منع توريد الأدوية، يدلل الدكتور شقفة على الاستهداف الممنهج لمنظومة الطب النفسي في القطاع باستشهاد 14 وإصابة آخرين من الكوادر الطبية، وبخروج 6 مراكز للصحة النفسية عن الخدمة، كانت تقدم الخدمات لمئات المراجعين والمرضى يوميا من خلال عيادات وصيدليات لصرف الأدوية⁵⁵.

إن تحديد أثر الإبادة على صحة النساء النفسية، كركن من أركان الإبادة الإنجابية، هي مسألة لا بد من الالتفات لها. ففي حين يؤدي استهداف أجساد النساء إلى إبادهن، فإن استهداف الصحة النفسية لهن، يؤدي إلى محو الهوية الذاتية لهن. وحذرت منظمة الصحة العالمية من تفاقم الأوضاع في غزة جراء الحرب الدائرة، وقالت إن الوضع يستعصي على الوصف، وأشارت إلى الآثار والعواقب النفسية طويلة الأمد على الناجين والأسر. وللحرب تأثير كارثي على صحة الأمم ورفاهيتها، إذ تدمر المجتمعات والأسر، وغالبا ما تعطل تنمية النسيج الاجتماعي والاقتصادي.

أشارت مديرة وحدة الصحة النفسية في وزارة الصحة الدكتور سباح جبر إلى إحصائيات تدل على أن النساء والأطفال يمثلون جزءا كبيرا من ضحايا الحرب في غزة، وأن النساء والفتيات يواجهن الضغوط النفسية الهائلة في ظل تدهور الأوضاع الصحية والنفسية في غزة. فمنذ بداية العدوان، تم قصف مستشفى الصحة النفسية الوحيد في القطاع، ما أدى إلى انقطاع الخدمات النفسية عن أكثر من 40,000 مواطن كانوا يتلقون العلاج النفسي. ومع تدمير مراكز الصحة النفسية ونقص الأدوية، تفاقت أزمة الصحة النفسية في القطاع، خصوصا مع ازدياد عدد المتضررين نفسيا نتيجة الأحداث المستمرة⁵⁶.

وعن التشوهات النفسية التي تخلفها الحرب على النساء، فإن الحروب تؤثر سلبا وتهدد الإنسان فتفقده توازنه النفسي، ويصاب باضطرابات نفسية وفكرية، وبالتالي يعيش حياة غير طبيعية على المديين القريب والبعيد، لما تخلفه من تشوهات نفسية تحتاج لوقت كبير جدا حتى يتعافى. وتحمل النساء عموما مسؤولية رعاية الأطفال والمسنين، علاوة على المعاناة بسبب الحرب، إذ يشهدن موت أطفالهن وأزواجهن وأقاربهن وهدم منازلهن، فيعانين من الخوف والاضطرابات النفسية والإحساس بفقدان الأمل،

55. المصدر السابق.

56. وكالة وطن للأخبار، "في ظل عدوان الاحتلال المستمر على القطاع، ضغوط نفسية هائلة تتعرض لها النساء والفتيات". نشر في تاريخ 1 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/R5TdN>

ويعشن في أوضاع تغيب عنها الحاجات والخدمات الأساسية. ومن الاضطرابات النفسية التي تصيب المرأة الصدمات، والتوترات النفسية، واضطرابات التوتر الحاد، وتوتر ما بعد الصدمة، وغيرها من الحالات النفسية المرضية مثل: حالات القلق، والهذيان، وحالات الذهان، واضطرابات ذهنية، وإدراكية، وانفعالية وغيرها، أو التعرض للقصور الجسدي أو العقلي، أو لكليهما.

القسم الثالث: نتائج الدراسة

كشفت الدراسة عن تعمد الاحتلال إبادة الشعب الفلسطيني، وإنهاء وجوده، عبر استهدافه بالقصف المتواصل، وتدمير البنية التحتية، واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً، وإجباره على النزوح والتهجير، واستهداف مستشفيات ومراكز الرعاية. حيث ارتكب الاحتلال العديد من الانتهاكات الجسيمة، التي تم تصنيفها كجرائم ضد الإنسانية وجرائم حرب، كالتجوير القسري، والتجويع والتعطيش وقطع إمدادات المياه والطاقة، والاختفاء القسري، وجرائم الاعتداءات الجنسية:

- يترتب على إسرائيل، كدولة قائمة بالاحتلال، العديد من الالتزامات تجاه الشعب الفلسطيني، وذلك وفقاً للمواثيق والاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، كتوفير الحماية للمدنيين، وتوفير سبل الحياة، ومعاملة معاملة إنسانية، وعدم تهجيره، أو المساس بحياته.. إلخ.
- تكشف الدراسة عن عدم التزام إسرائيل كدولة قائمة بالاحتلال عدم الالتزام بالاتفاقيات الدولية بشكل عام، وعدم الالتزام بتلك الاتفاقيات ذات الصلة بالنساء، كمخالفتها للنصوص المشتركة الواردة في اتفاقيات جنيف الأربع التي تلزم الأطراف المحاربة بحماية النساء وأطفالهن، وعدم التعرض لسلامتهن الجسدية والنفسية، وتوفير الرعاية الصحية، والمستلزمات الخاصة بهن كنساء، إضافة إلى مخالفتها لمضمون قرار مجلس الأمن 1325 بشأن المرأة والأمن والسلام، واتفاقية سيداو وتوصيتها الخاصة رقم 35.
- أكدت الدراسة سعي الاحتلال لاستهداف النساء الفلسطينيات بالإبادة، وسعيه لمحو وجودهن، وإنهاء دورهن الإنجابي، ومحو هويتهم الذاتية، وهويتهم الجمعية كمجموع بشري له خصائص محددة، مرتكبا في ذلك جريمة الإبادة الإنجابية، حيث توافرت كافة اشتراطات وأركان جريمة الإبادة بحق النساء، المنصوص عليها في اتفاقية منع الإبادة الجماعية للعام

1948، ابتداء من وجود نية صريحة لدى الاحتلال بتعمد استهداف النساء ودورهن الإنجابي، إلى قتل النساء وإلحاق الضرر الجسدي والعقلي، وإخضاعهن عمدا لظروف معيشية يراد بها تدميرهن المادي كليا أو جزئيا، إضافة إلى فرض تدابير تستهدف الحؤول دون إنجاب الأطفال داخل الجماعة.

- تسببت حرب الإبادة الإنجابية باستشهاد ما يزيد على (12298) امرأة، وفقدان (4700) امرأة وطفل، ونزوح ما يقرب من 800 ألف امرأة من منازلهن في القطاع، ومعاناة نحو مليون امرأة وفتاة من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد.

- إن تعمد استهداف المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية، وإخلاءها قسريا من الكادر الطبي، وقطع إمدادات الماء والوقود والكهرباء والغذاء والإمدادات الطبية، أخرج ما يقارب 20 مستشفى من الخدمة، الأمر الذي تسبب في غياب فرص الرعاية الصحية للنساء الحوامل وخضوعهن لعمليات قيصرية وعمليات طارئة من دون تعقيم أو تخدير أو مسكنات، واضطرار الطواقم الطبية إلى إخراج الأمهات من المستشفى في غضون ثلاث ساعات بعد الولادة القيصرية، ما دفع النساء إلى الولادة في مناطق اللجوء، وفي أماكن غير آمنة أو صحية، وهذا يزيد المخاطر على صحتهن وصحة أطفالهن.

- إن تعمد إسرائيل منع إدخال الأدوية والعلاجات المرتبطة بالصحة الإنجابية، ومنع إدخال المعدات الطبية والعلاجات المناسبة والمستهلكات الطبية والفحوصات المخبرية، وأجهزة الموجات فوق الصوتية، وفرض قيود صارمة على وصول الأدوات الجراحية المعقمة، وأدوات التعقيم الأساسية التي تستخدم في الولادات أو العمليات الجراحية المتعلقة بالصحة الإنجابية، إضافة إلى النقص الحاد في الطعام والشراب ومواد التنظيف، إلى استخدام النساء مياها غير آمنة؛ أدى إلى انتشار أمراض معوية، وإسهال، وعدوى بكتيرية، وساهم في تدهور النظافة الشخصية، كما أدى النقص الحاد في مواد التنظيف والتعقيم لزيادة خطر الإصابة بالأمراض المعدية، وارتفاع معدلات وفيات الأطفال نتيجة سوء التغذية أو الأمراض المرتبطة بالمياه غير النظيفة.

- تعمدت إسرائيل قصف مركز حفظ الأجنة، والعيادات التي تجري عمليات التلقيح الاصطناعي، وقطع الكهرباء عن أقسام الأطفال الخدج.

- استهدفت الإبادة صحة النساء النفسية، كركن من أركان الإبادة الإنجابية، ففي حين يؤدي استهداف أجساد النساء إلى إبادتهن، فإن استهداف الصحة النفسية لهن، يؤدي إلى محو الهوية الذاتية لهن، حيث تم قصف مستشفى الطب النفسي الوحيد في قطاع غزة، والعيادات المتخصصة بالعلاج النفسي، ومنع إدخال أدوية الطب النفسي.

القسم الرابع: مسارات التدخل والفاعلية

"الترويج لمصطلح الإبادة الإنجابية، والسعي "لنحته" كمفهوم في دائرة عمل المؤسسات والمراكز الفلسطينية، واستخدامه في المناسرة الدولية، للحماية والمساءلة".

انطلاقاً من هذا، يمكننا أن نعرف الإبادة الإنجابية (اصطلاحاً) بأنها "تلك الأفعال والممارسات التي تهدف إلى تدمير مجموعة أو منع جماعة معينة من الناس من التكاثر أو إنجاب الأطفال بشكل قسري أو قهري، ويتم تحقيق ذلك من خلال وسائل تشمل، على سبيل المثال، قتل النساء واستهداف حياتهن بشكل مباشر، واستهداف صحتهن الإنجابية والجنسية، ومنع حصولهن على الرعاية الصحية، وقتل الأجنة، ومحو هويتهن النفسية". وتعتبر الإبادة الإنجابية جزءاً من انتهاكات حقوق الإنسان، وتصنف كجريمة دولية في إطار الإبادة الجماعية إذا كانت تهدف إلى تدمير جماعة معينة كلياً أو جزئياً.

وفي هذا السياق، يتوجب أن يتم وضع خطة ترويج ومناصرة لمفهوم "الإبادة الإنجابية" على كافة المستويات المحلية والإقليمية والدولية، بحيث يتشكل في البداية توافق نسوي وطني حول المفهوم، ويتم استخدامه في إطار محاسبة ومساءلة إسرائيل كمرتكبة للإبادة الإنجابية، في ظل تنصلها وعدم الوفاء بالتزاماتها تجاه النساء الفلسطينيات.

التدخلات المقترحة المرحلية والإستراتيجية

- تنفيذ حملات حشد ومناصرة دولية لوقف أعمال الإبادة الجماعية، بكافة تشكلاتها، ووقف الإبادة الإنجابية، عبر تنسيق العمل في الأطر والتحالفات القائمة كالاتلاف الوطني للقرار 1325، واتتلاف منظمات سيداو، والمؤسسات الحقوقية، والمؤسسات الرسمية، وتبني الإبادة الإنجابية في الأجندة الوطنية والنسوية.
- المشاركة النسوية الفاعلة في جهود إنهاء الاحتلال، وأية جهود لضمان إيجاد حل للنزاع الفلسطيني-الإسرائيلي بشكل شامل وعادل.

التدخلات الإنسانية

- تحسين الوصول إلى الخدمات الصحية: الضغط الدولي على دولة الاحتلال، لتقديم الدعم لنظام الرعاية الصحية في غزة، خاصة خدمات الصحة الإنجابية، مثل رعاية الحوامل، وتوفير الأدوية والمكملات الغذائية، ولوازم الرعاية الصحية للفتيات.. إلخ.
- الضغط على الأطراف المعنية لتسهيل دخول الأدوية والمعدات الطبية الضرورية إلى قطاع غزة، وإرسال الطواقم الطبية.
- الدعم النفسي والاجتماعي: العمل مع المؤسسات الدولية والمحلية لتوفير برامج الدعم النفسي للنساء والأسر المتضررة بسبب حرب الإبادة الإنجابية.
- الضغط باتجاه وصول المساعدات الإنسانية بشكل سريع وآمن ودون عوائق إلى جميع الأسر والأفراد داخل قطاع غزة، بما في ذلك شمال القطاع، ووجوب فتح جميع المعابر، بما في ذلك السماح بدخول ما يكفي من الوقود والمواد اللازمة لتشغيل وإعادة تأهيل البنية التحتية الأساسية والإمدادات التجارية. ويجب ضمان الحركة الآمنة للعاملين في المجال الإنساني والإمدادات في جميع أنحاء قطاع غزة، وإتاحة شبكات اتصالات موثوقة لتنسيق جهود الاستجابة.

الضغط السياسي والدبلوماسي

- **مناصرة القضايا دولياً:** العمل على برامج ومشاريع لتعزيز الوعي الدولي حول حرب الإبادة الإنجابية في القطاع، والانتهاكات ضد الفلسطينيين من خلال وسائل الإعلام والتقارير الحقوقية.
- **تفعيل استخدام القوانين الدولية:** تعزيز التعاون مع الدول الصديقة للشعب الفلسطيني لمقاضاة إسرائيل أمام محكمة الجنايات الدولية، للتحقيق في الممارسات التي تصنف كإبادة إنجابية أو جرائم حرب/ أو جرائم ضد الإنسانية بحق النساء .
- **حث المجتمع الدولي، وخاصة الدول ذات النفوذ، لإنهاء الاحتلال للأرض الفلسطينية وفق مخرجات القرار الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية مؤخراً.**
- **تشكيل التحالفات الدولية والإقليمية:** للضغط على مؤسسات الأمم المتحدة لمحاسبة إسرائيل على جرائمها، وعزلها دولياً، ومنع تزويدها بالأسلحة.

العمل القانوني

- **توثيق الانتهاكات:** ويتم ذلك من خلال جمع الأدلة والشهادات عن كافة الأفعال التي تشكل مكونات للإبادة الإنجابية، مثل تعمد منع النساء من الوصول إلى الخدمات الصحية أو تعمد استهداف النساء الحوامل... إلخ.
- **رفع القضايا أمام المحاكم الدولية:** وذلك عبر تقديم شكاوى قانونية من قبل المنظمات الحقوقية، تتعلق بالإبادة الإنجابية وكافة تمثلاتها، لاعتبار هذه أعمال إبادة جماعية، والمطالبة بتشكيل لجنة تحقيق دولية مستقلة للتحقيق بأعمال الإبادة الإنجابية.

تعزير الوعي المجتمعي

- **التثقيف بموضوع الإبادة الإنجابية على المستوى المحلي الفلسطيني:** عبر تنفيذ المؤسسات النسوية والحقوقية حملات توعية مستمرة، واستخدامها في برامج بناء القدرات كموضوع مختص وقائم بذاته.
- **التعاون مع المؤسسات النسوية في قطاع غزة:** بهدف تقوية التعاون في قضايا دعم وحماية النساء ضحايا الإبادة الإنجابية في القطاع، وتوفير أفضل السبل وتسخير الإمكانيات للحد من آثار الإبادة الإنجابية على صحة النساء والأطفال، بما يشمل الدعم النفسي للنساء ضحايا الإبادة.

الإعلام والمناصرة

- **فضح جريمة الإبادة الإنجابية:** وذلك عبر استخدام وسائل الإعلام المحلية والدولية لتسليط الضوء على الأثر الإنساني لجريمة الإبادة الإنجابية، والآثار القصيرة والبعيدة المدى بحق النساء الفلسطينيات.
- **التعاون مع منظمات حقوق الإنسان الدولية:** وتحديد العمل مع المنظمات ذات الموثوقية الدولية، التي تعد التقارير حول انتهاكات وجرائم الاحتلال لتوثيق ونشر هذه الانتهاكات في كافة المحافل الدولية، وتكثيف تلك الجهود في إطار السعي لبلورة توثيقات متخصصة بالإبادة الإنجابية.

المصادر والمراجع

- البندان 12 و13 من الملاحظات الختامية حول التقريرين الرابع والخامس (CEDAW/C/ISR/CO/5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "عدوان الاحتلال الإسرائيلي على فلسطين".
- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. "الإحصاء الفلسطيني يصدر بياناً صحفياً بعنوان: أطفال ونساء قطاع غزة يواجهون كارثة إنسانية غير مسبوقة". نشر في تاريخ 24 أكتوبر 2023.
- الجزيرة نت. "صحة غزة: إسرائيل استهدفت 65% من مؤسسات الصحة خلال عام الإبادة". نشر في تاريخ 8 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://linksshortcut.com/jHmcs>
- الجزيرة نت. "الأمم المتحدة تبدأ حملة تطعيم ضد شلل الأطفال في غزة". نشر في تاريخ 1 أيلول 2024. انظري الرابط التالي: <https://www.aljazeera.net/news/9/2024>
- الجزيرة نت. "ضربة إسرائيلية واحدة تقضي على 5 آلاف من أجنة أطفال الأنابيب في غزة". نشر في تاريخ 17 نيسان 2024. انظري الرابط التالي: <https://rb.gy/aboquv>
- الجزيرة نت. "جثث أطفال رضع متحللة بمستشفى في غزة تصدم العالم". نشر بتاريخ 29 تشرين الثاني 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/YF8YB>
- الجزيرة نت. "المرضى النفسيون في غزة يبنون بصمت بفعل الحرب والحصار". نشر في تاريخ 8 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/maqoT>
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "إسرائيل والأرض الفلسطينية المحتلة: يجب احترام قانون الاحتلال". نشر في تاريخ 19 تموز 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/jHSwJ>
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "المبادئ العامة للقانون الجنائي الدولي". انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/PC7Sk>
- اللجنة الدولية للصليب الأحمر. "التفاعل بين القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان في حالات النزاع المسلح". نشر في تاريخ 12 فبراير 2024 على موقع اللجنة الدولية للصليب الأحمر عن مقال صدر في 26 كانون الأول 2007، منتدى القانون الدولي، جامعة القدس، بقلم كوردجولا دروغا. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/DdlQh>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة. "لجنة أممية خاصة: أساليب إسرائيل في الحرب في غزة تتوافق مع الإبادة الجماعية بما في ذلك التجميع". نشر في تاريخ 14 تشرين الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/sAwGI>
- الصياد، أحمد وأحمد، ضحى. "الأبعاد القانونية لجريمة الإبادة الجماعية في قطاع غزة، ومواقف القوى الدولية الكبرى منها". نشر على موقع المركز الديمقراطي العربي في تاريخ 11 حزيران 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/smqpL>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة. "مقررة أممية تدعو لفرض عقوبات على إسرائيل: الإبادة الجماعية في غزة، تصعيد لعملية محو الفلسطينيين". نشر في تاريخ 26 آذار 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/S8Ogp>
- الموقع الإلكتروني لوكالة بي بي سي بالعربية. "الفائناشال تايمز: ألييت شاكيد نجم صاعد يثير مخاوف في إسرائيل". نشر بتاريخ 14 أيار 2015. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/z7KkY>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة. "الأمم المتحدة تدعو للاتحاد لإنهاء العنف ضد المرأة: لا تسامح ولا عذر". نشر في تاريخ 30 تشرين الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/ObMBj>
- الموقع الإلكتروني لليونيسيف. "يحتاج أطفال غزة إلى الدعم المنقذ للحياة: لا يوجد مكان آمن للأطفال مع تفاقم الأزمة الإنسانية". آخر تحديث للصفحة 3 أيلول 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/f0tPb>
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة الأورومتوسطي لحقوق الإنسان. "خفق وعزلة: حياة شبه مستحيلة بعد 17 سنة". انظري الرابط التالي: <https://euromedmonitor.org/ar/gaza>
- الموقع الإلكتروني للأورومتوسطي لحقوق الإنسان. "أنشبه بالظاهرة: الأورومتوسطي يوثق أبرز المقابر الجماعية العشوائية في غزة في ظل استمرار الإبادة الجماعية". نشر في تاريخ 18 أيلول 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/V3xA7>
- الموقع الإلكتروني للأمم المتحدة. "هيئة الأمم المتحدة للمرأة: الحرب على غزة هي حرب على النساء". نشر في تاريخ 16 نيسان 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/RIHgV>

- الموقع الإلكتروني لليونيسف. "يموتون في الانتظار: أطفال غزة يواجهون تأخيرات قاتلة في الإجلاء الطبي". نشر في تاريخ 20 أكتوبر 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/rQErz>
- الموقع الإلكتروني لمؤسسة جمعية العون الطبي للفلسطينيين (ماب). "رعاية حديثي الولادة في شمال غزة مهددة في ظل آخر أوامر التهجير القسري الإسرائيلي". نشر في تاريخ 12 كانون الأول 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/tm70Z>
- حماد، أحلام. "الأطباء يكتبون وصفات بالمتوفر: غزة.. علاجات نفسية شحيحة ومأس على مد البصر". نشر على موقع شبكة نوى. شبكة نسوية إخبارية. نشر في تاريخ 11 نوفمبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/B61mt>
- خماش، أمية. "ورقة سياسات: واقع ومقومات القطاع الصحي في قطاع غزة خلال الحرب". مؤسسة الدراسات الفلسطينية، 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/r7p5c>
- صالح، لينا. "غزة ولادة رغم الموت... 20 ألف طفل يخرجون من رحم حرب الإبادة". نشر على موقع صحيفة الشرق الأوسط. نشر في تاريخ 8 آذار 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/yi7QG>
- هيئة الأمم المتحدة للمرأة. "شح الموارد والخوف: تحليل قائم على النوع الاجتماعي لنتائج الحرب في غزة على الخدمات الحيوية الضرورية لصحة النساء والفتيات وسلامتهن وكرامتهن". نشر في أبريل 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/qC14y>
- مارتين نجم وآخرون. "ورقة سياسات: خطة منهجية لإعادة بناء القطاع الصحي في غزة". مساهمة من المجموعة الفرعية للصحة العامة في مؤتمر عمان (7 شباط/فبراير 2024). انظري الرابط التالي: <https://linkshortcut.com/vVxkc>
- مسلك – مركز للدفاع عن حرية الحركة. "أزمة الصحة لدى النساء في غزة: تأثير حرب إسرائيل في غزة على صحة ورفاهية النساء الفلسطينيات في القطاع". نشر في تاريخ 6 شباط 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/v4925>
- مقابلة الوزيرة مي كيلة وزيرة الصحة الفلسطينية عبر فضائية لعربية في 23 كانون الأول 2023. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/bKrNr>
- وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية – وفا. "الإحصاء الفلسطيني يستعرض الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والبيئية بعد عام على عدوان الاحتلال الإسرائيلي". نشر في تاريخ 6 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/UNwAB>
- وكالة وطن للأنباء. "في ظل عدوان الاحتلال المستمر على القطاع... ضغوط نفسية هائلة تتعرض لها النساء والفتيات". نشر في تاريخ 1 أكتوبر 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/R5TdN>
- وكالة وطن للأنباء. "زيادة حالات الإجهاض والولادة المبكرة في غزة: 60 ألف حامل معرضات للخطر". نشر في تاريخ 19 كانون الثاني 2024. انظري الرابط التالي: <https://shorturl.at/C91HT>

مقابلات وتقارير ميدانية

- مقابلة مع د. خليل الدقران، المتحدث باسم وزارة الصحة بقطاع غزة، بتاريخ 14 أكتوبر 2024.
- مقابلة أجريت مع ياسر شعبان (استشاري النساء والولادة) - وردت في تقرير ميداني أجرته مؤسسة "مفتاح" حول الحقوق الصحية للنساء المريضات في المحافظة الوسطى بقطاع غزة خلال العام الأول لحرب الإبادة الإسرائيلية | أجريت بتاريخ 2024/10/17 داخل مستشفى العودة بمخيم النصيرات.
- تقرير ميداني أعدته مؤسسة "مفتاح" حول انتهاكات الحقوق الصحية للنساء المريضات في المحافظة الوسطى ومناطق جنوب قطاع غزة خلال العام الأول لحرب الإبادة الإسرائيلية (مريضات السرطان والنساء اللواتي بحاجة لخدمات الصحة الإنجابية).
- مقابلة أجريت مع د. ياسر شعبان ضمن تقرير حقوقي ميداني نفذته مؤسسة مفتاح بعنوان (الانتهاكات الواقعة على الحقوق الصحية للنساء بالمحافظة الوسطى خلال العام الأول من حرب الإبادة. مريضات السرطان، والصحة الإنجابية للنساء | أجريت بتاريخ 17 أكتوبر 2024 داخل مستشفى العودة بمخيم النصيرات.
- مقابلة مع د. سعيد أبو كرش، أخصائي أمراض النساء والولادة.